مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 21 العدد 01 السنة 2020 ص ص 126-184

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

تاريخ الإدارة والإقطاع في الدولة العثمانية

The history of administration and feudalism in the Ottoman Empire

أ.د/ توفيق دحماني [1]

[1] جامعة الجزائر 2، الجزائر- toufik.dahmani@univ-alger2.dz

----------***----------

تاريخ الاستلام: 02ماي2020 تاريخ القبول: 22 جوان 2020

Abstract:

The article explores various issues related to the administrative approaches in the history of the Ottoman Empire; with regards to the origins and development of the Ottoman administration, and the administrative divisions concerning either the Regency system or the Vilayet. The article also, deals with various essential employees, whether they were Beylerbeys, Pachas or Sanjak Bey.

The study also focused extensively on issues related mainly on the Ottoman feudal system with special emphasis on land system, related to what is called the Timar system, and addresses issues in relation with Iltizam system as well as the Mokataa and Malikane systems.

Keywords:

Regencies; Vilayets; Beylerbeys; Pachas; Timar; Iltizam; Mokataa; Malikane.

المؤلف المرسل: توفيق دحماني.

البريد الالكتروني: toufik.dahmani@univ-alger2.dz

الملخص:

يدرس المقال مختلف الموضوعات المتعلقة بالأجهزة الإدارية في تاريخ الدولة العثمانية؛ وذلك فيما يتعلق بنشأة الإدارة العثمانية وتطورها، والتقسيمات الإدارية فيها، سواء ما تعلق بنظام الإيالات أو نظام الولايات بعده، كما يعالج مختلف الموظفين الأساسيين، سواء تعلق الأمر بالبايلربايات أو بالسنجق باي.

كما تناولت الدراسة بشيء من التفصيل كل ما يتعلق بالإقطاع العثماني؛ وذلك بالتركيز على نظام الأرض، وخاصة ما تعلق بنظام التيمار، لأتناول في الأخير ما يتعلق بنظام الالتزام وكذا نظامي المقاطعة والمالكانة.

الكلمات المفتاحية:

الإيالات؛ الولايات؛ البايلربايات؛ الباشاوات؛ التيمار؛ الالتزام؛ المقاطعة؛ المالكانة.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

ديباجة:

امتدت الدولة العثمانية على مساحة واسعة في قارات العالم القديم الثلاث، وهيمنت على جل طرق التجارة؛ فقد امتدت من أوربا الشرقية والبحر الأسود، مرورا بالأناضول وبلاد الشام وبلاد الرافدين، وصولا إلى الخليج العربي فاليمن، ثم إلى مصر ومعظم بلاد المغرب العربي، وهذا لمدة أربعة قرون؛ 1516-1915.

توسعت الدولة العثمانية في "الروميلي" (البلقان) أولا كفتوحات إسلامية، مما جعلها محط أنظار المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ثم ما لبثت أن بدأت تولي وجهها شرقا، وتبدأ في التوسع وبالخصوص في البلاد العربية والإسلامية، منذ مطلع القرن 10هـ/ 16م.

تميزت الدولة العثمانية باعتبارها دولة ذات صبغة عسكرية أولا وحضارية بعد ذلك، حتى أن سلاطينها كانوا يكنون أنفسهم بالغزاة (المجاهدون)؛ ويعود ذلك إلى مسار الدولة التاريخي الذي مرت به بين 1299-1923، والذي عرف تطورا؛ من اعتمادها على القبائل التركمانية بادئ الأمر، على شكل فرسان (اسبايهية)، عندما نشأت الدولة كإمارة أناضولية، غير أن تمددها وتوسعها بعد ذلك، جعلها تلجأ إلى تشكيل جيش نظامي يلبي احتياجاتها الحكومية، ويؤدي مهام الفتح والتوسع، فكان الجيش الانكشاري، الذي تكاثر مع الأيام حتى غدا اليد الطولى للدولة؛ يؤدي مهامها داخليا وخارجيا.

يعتبر الكثير من الكتاب أن النظام الاقتصادي العثماني، كان نظاما "نقديا"؛(مرحلة سبقت المذهب الماركنتيلي الحقيقي في الغرب).[1] وكان الاختلاف مع الدول التجارية في الغرب،يتمثل في أن العثمانيين تمسكوا بنظام نقابات الحرف، باعتباره الدعامة الأساسية للدولة والمجتمع، بينما رأى الأوربيون في تصدير السلع

المصنعة، وسيلة رئيسة للحصول على العملات والسبائك من الخارج. وللقيام بذلك أدخلوا الصناعات المحلية، والمنظمات التجارية، وتصدير المزيد من السلع، وغزو المزيد من الأسواق الخارجية.

I- الإدارة العثمانية:

أ- النشأة:

يعود التنظيم الأولي في بدايات تأسيس الدولة العثمانية، إلى دولة سلاجقة الروم في وسط الأناضول، ومع مرور السنوات، أصبحت الدولة العثمانية عبارة عن "بايلك"، حكمها عثمان الأول؛ الذي اعتمد على البنية الإدارية السلجوقية الوراثية، وأخذ لقب "الباي" كأمير أو زعيم محلي، وشيئا فشيئا خضعت البايلكياتالسلجوقية، لسيطرة العثمانيين، الذين أطلقوا على أنفسهم لقب السلاطين.

تعني المقاطعات الإدارية عند العثمانيين، تلك الوحدات الإقليمية الثابتة، التي يحكمها قادة معينين من لدن السلطان، ومن المحتمل عدم وجودها في الدولة العثمانية، قبل العقدين الأخيرين من القرن الرابع عشر. يحتمل أنه في السنوات الأولى من نشأة الدولة، قام عثمان (المتوفى سنة 1324م)، وأورخان (24-1362)، بتقسيم الأراضي على أبنائه وأفراد أسرته وأهم أتباعه. وتظهر الإشارة الوحيدة لتقسيم عثمان للأراضي في السجلات العثمانية غير الموثقة في أواخر القرن الخامس عشر، والتي تشير إلى أنه: "**أعطى سنجق قره حصار، والمعروفة باسم "اينونو"، لابنه أورخان؛ وأعطى قيادة جيشها (باشاليك) لابن أخيه، "ألب غندوز"**[(2)]. كما تظهر إحدى الروايات كيفية تقاسم عثمان للقيادة العسكرية وقيادة الأرض، حيث إنها رواية قد لا تكون صحيحة بالتفصيل، لكن يحتمل أنها تعكس بعض الحقيقة. فقد اكتسبت ممارسة منح الترقيات وقيادة الجيش لأبناء الإمبراطور، تركيزا أكثر في التواريخ البيزنطية؛فمثلما عيّن "جون كانتاكوزينوس" (*John Kantakouzenos*) في الامبراطورية البيزنطية، عين شقيق أورخان، بازارلو باي، قائدالمعركة "بيليكانون" (*Pelekanon*) في سنة 1328م.[(3)]وعلى الأخص، كان

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

سليمان الابن الأكبر لأورخان، قائدا للعثمانيين في عبورهمللدردنيل سنة 1352م، وفتح قلعة "تزيمبي" البيزنطية، وكان مع سليمان أمر أورخان السلطاني بالتفاوض في محاولته لفتح القلعة. ولذلك يبدو أنه حتى وفاته سنة 1357م، كان سليمان حاكما وقائدا للجيش في الأراضي العثمانية المفتوحة حديثا في "تراقية".

أشار المؤرخ واللاهوتي اليوناني، "غريغوراس" (*Gregoras*)[4]، إلى أنه في سنة 1357م، حصل خليل الابن الثالث لأورخان، على أراض على طول خليج إزميت من والده، تقديرا له على ما يبدو. الاسم الأخير لمنطقة بورصة (خداوندكار)، والتي تعني "الحاكم"، تشير إلى أن هذه المنطقة كانت تابعة لأورخان نفسه.

قسمت الدولة العثمانية، في بداية نشأتها، إلى سناجق[5]، وعهد في حكم بعضها لأبناء السلطان العثماني، والبعض الآخر لحكام عسكريين. غير أن فتوحات الدولة في أوربا، جعلت الدولة تتوسع أكثر، مما أدى إلى الحاجة لخلق نظام إداري جديد، يكون وسطا بين رأس الدولة السلطان، وبايات السناجق؛ فمنذ عهد السلطان مراد الأول (1362-1389م)، وبعد فتح أدرنة 1365م، خلق نظام البايلربايات[6]، حيث عين أميرا لأمراء "الروميلي"، ليتبعه بعد ذلك بايلر باي آخر للأناضول، وعاصمته كوتاهيا، مع استثناء حكم مناطق عديدة، وفقالطبيعة الأرض، كتلك التي كانت خاضعة لحكم أبناء السلطان (الاقطاع الخاص). وبذلك أصبحت السناجق عبارة عن تقسيمات إدارية من الدرجة الثانية، رغم بقائها في المناطق التي تم فتحها حديثا من الدرجة الأولى. كما أن البايربايات، يعتبرون حكاما عامون لجميع السناجق، إضافة إلى كونهم قادة جميع القوات العسكرية في بايلرباكيتهم.

ب- التطور:

لقدأصبحت الحاجة واضحة للتنظيم الرسمي للأراضي العثمانية، بحلول أواخر القرن الرابع عشر؛ فبعد فتوحات الفترة الممتدة بين: 1362-1400م في عهد السلطان مراد الأول (62-1389م) وابنه بايزيد الأوليلدريم (1389-1402م)، ظهرت أول مقاطعتين إداريتين في الدولة العثمانية، فخلال السنوات الأولى من حكم بايزيد؛ ظهرت بايلرباكية الروميلي إلى الغرب من الدردنيل، وضمت جميع الأراضي التي تم فتحها في أوربا، وبايلرباكية الأناضول شرقا، والتي ضمت جميع مناطق آسيا الصغرى. ومع التوسع شرقا في عهد بايزيد في تسعينيات القرن الرابع عشر، ظهرت بايلرباكية ثالثة وهي:الروم ومدينتها الرئيسة أماسيا، ثم أصبحت مقر حكومة ابن بايزيد الأصغر، محمد الأول (13-1421م)، وبقيت مقرا لإقامة الحكام الأمراء حتى القرن السادس عشر. وبحلول سنة 1468م، وبفعل ضم إمارة قرمان المستقلة سابقا، أصبحت رابع بايلرباكية. ثم في عهد السلطان محمد الثاني (1451-1451م)، عين نجله مصطفى، حاكما للبايلرباكية الجديدة، ومقره في قونية.

شهد القرن السادس عشر أكبر زيادة في عدد البايلرباكيات "الباشاويات"؛ حدث ذلك إلى حد كبير من خلال فتوحات وتوسعات كل من سليم الأول (1512-1520م)، وسليمان الأول (1520-1566م)، مما خلق الحاجة إلى دمج الأراضي الجديدة في هيكل الدولة، وذلك من خلال إعادة تنظيم الأقاليم الموجودة. فظهرت قائمة في سنة 1527م شملت ثماني بايلرباكيات، مع إضافة كل من الجزائر ومصر وسوريا وديار بكر وكردستان إلى البايلرباكيات الأربع الأصلية. وكان ذلك بفعل توسعات سليم الأول، أو نتيجة لمفاوضات ناجحة في حالة كردستان؛ ومع ذلك لم تستمر هذه الأخيرة ككيان إداري. كما أدت توسعات السلطان سليمان القانوني في شرق آسيا الصغرى والعراق والمجر أيضا إلى إنشاء باشاويات جديدة؛ فعلى سبيل المثال، أصبحت إمارة ذو القادر السابقة، باشاوية عثمانية في نفس الوقت بعد ضمها سنة 1522م. وبعد الحملة الإيرانية سنة 33-1536م، ظهرت باشاويات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

جديدة: أرضروم، وفان، وشهرزور، وبغداد على الحدود مع إيران. وفي سنة 1541م أنشأت باشاوية بودا، كجزء من مملكة المجر القديمة.

وبحلول سنة 1609م، ووفقا لقائمة "عين علي أفندي"،[7] أصبحت هناك اثنان وثلاثون "إيالة"؛ بعضها، مثل طرابلس الغرب وقبرص وتونس. ومع ذلك، فقد كان التقسيم الإداري يشمل أمور أخرى؛ فعندما عيّن السلطان سليمان خير الدين بربروس أميرالا في سنة 1533م، حصل على المنصب برتبة بايلر باي على الجزر، مما اعتبر كإيالة أنشأها السلطان خصيصا لخير الدين، وذلك من خلال فصل مناطق عن شواطئ وجزر بحر إيجه، والتي كانت جزءا من قبل ضمن إيالتي الروميلي والأناضول، وتوحيدهما كإيالة مستقلة. وبعد ذلك حدثت تغييرات مماثلة في الروميلي؛ففي سنة 1580م على سبيل المثال، أصبحت البوسنة، التي كانت في السابق منطقة من الروميلي، إيالة قائمة بذاتها، وذلك في ضوء موقعها المهم استراتيجيا على الحدود مع آل الهابسبورغ. كما أدت نفس الاعتبارات إلى إنشاء إيالة "كانيجا" [8] في المناطق المجاورة لهذه القلعة الحدودية، والتي كانت قد سقطت في يد العثمانيين في سنة 1600م. وفي نفس الفترة، ألحقت المناطق الروميلية على الدانوب الأسفل وساحل البحر الأسود، إضافة إلى المناطق الواقعة بين نهري الدانوب ودنيبر على طول البحر الأسود، وتم إنشاء إيالة؛ "أوتشاكوف"[9]، و"أوزي"[10]. كما ظهرت فينفس الوقت، على الشاطئ الجنوبي الشرقي للبحر الأسود، إيالة طرابزون. وعلى حد تعبير عين علي أفندي: "**من خلال ضم إيالتي طرابزون وباتوم**[11]، **وإلحاقهما بإيالتي: "كوموش خان"**[12]**وماتشكا"**[13]. وكان الغرض من إعادة التنظيم تلك، وخاصة إنشاء إيالة "أوزي"، تحسين دفاعات موانئ البحر الأسود ضد القوزاق[14].

ظهرت الإيالات في البداية من خلال عمليات الفتح، وبعد ذلك من خلال إعادة تنظيم الأقاليم العثمانية القائمة؛ ففي القرن الأول من التوسع العثماني، لم يكن يستتبع الفتح دائما إلحاق الأقاليم. وبدلا من ذلك، فقد كان هناك ميل للحفاظ على الأسر الحاكمة، للأراضي المفتوحة ومطالبتهم بجزية سنوية، وتوفير القوات لجيوش السلطان. فكان الموقف من قياصرة "الشيشمانيد" (*Shishmanid*)[15] في بلغاريا بعد حوالي سنة 1370م، أو "ستيفن لازاريفيتش" (*Stephen Lazarevic*) الصربي، بعد قبوله بالحكم العثماني في أوائل سنة 1390م كتابع، وهي أمثلة على هذا النوع من الترتيبات والتسويات. وكان رفض القيصر "شيشمان" (*Shishman*) تزويد السلطان مراد الأول بالقوات في سنة 1387م، قد أدى إلى توجيه السلطان لحملة عقابية ضد بلغاريا في العام التالي؛ حيث حاربت القوات الصربية لـ "ستيفن لازاريفيتش" مع جيوش بايزيد في معركة "نيقوبوليس"[16] سنة 1396م، وفي معركة أنقرة سنة 1402م[17]. أما بالنسبة للسلاطين، فقد كانت خدمة الإمارات في الدولة العثمانية على نفس درجة الإيالات الخاضعة للحكم المباشر: فقد كانوا يقدمون الجزية والقوات. وعلى الرغم من ربط الأسر في بعض الأحيان من خلال المصاهرة، أو إبقاء ابن الأمير الحاكم كرهينة لدى الدولة العثمانية، فإن السيطرة على إمارة أسرة، كانت أقل أمانا من السيطرة على مقاطعة تخضع للحكم المباشر.

ومنذ نهاية عهد بايزيد الأول، وخاصة منذ عهد محمد الثاني، أصبح من المعتاد تعيين حكام عثمانيين أكثر من الاعتماد على التابعين؛فعلى سبيل المثال، أعدم بايزيد الأول آخر قيصر "شيشمانيدي" في بلغاريا سنة 1395م، وألحق مملكته بإيالة الروميلي. غير أن الأسر المحلية لم تختف ببساطة؛ فكان هناك ميل بدلامن ذلك في أن يقوم السلاطين، بتعيين أعضاء من تلكالأسرالخاضعة للدولة العثمانية، إلى حكمإيالات داخل الدولة العثمانية، بعيدا عن أراضيهم الوراثية. فعلى سبيل المثال، سجل الأسير البافاري، "شيلتبرجر" (*Schiltberger*)[18]، أن أحد "الشوفمانيين" (*Schuffmanes*)، من الواضح أنه "شيشماندي"، بصفته حاكم

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

منطقة في الأناضول، بالقرب من البحر الأسود سنة 1398م. وفي تسجيل الأحداث غرب الأناضول بعد عشرين عاما تقريبا، أشار المؤرخ اليوناني "دوقاس" (*Doukas*)[19] إلى حاكم يسمى "سوسمانس" (*Sousmanes*)، من الواضح أنه من نفس العائلة. كما يذكر بالمثل في أحد سجلات القرن الخامس عشر عن أفراد عائلة "زينيفز" (*Zenevis*)، حيث طردهم السلطان محمد الأول (13-1421م) من "جيروكاستر" (*Gjirokastër*) في ألبانيا، وعملوا كحكام إيالات عثمانية.وكذلك طرد محمد الثاني،آخر حاكم من أسرة "إسفنديارد" (*Isfendyarid*) من سينوب (*Sinop*) في سنة 1461م، ومنحه أراضي بالقرب من بورصة، مقابل أراضيه الوراثية. كما أصبحت إمارة "إيسفينديارد" (*Isfendyarid*) في نفس الوقت، جزءا من إيالة الأناضول.. تظهر هذه الأمثلة، ما حصلت عليه الأسر القديمة على وضع جديد،باعتبارهم أعضاء في النخبة الإقليمية العثمانية. وكان موقفهم يتطلب اعترافهم بخسارة أراضي أسرتهم، وقبول تعيينهم في المنصب، وتخصيص عائداتهم،اعتمادا على إرادة السلطان العثماني.

كانت الإيالات المركزية الأربع للدولة العثمانية؛ الروميلي، والأناضول، والروم، وقرمان، تحت الحكم المباشر منذ مطلع القرن 16م. كما استمر السلطان في اعتماد نظام الإمارات التابعة شمال الدانوب. وظلت والاشيا ومولدافيا (الأفلاق والبغدان)، وخانات شبه جزيرة القرم، التي فتحها محمد الثاني، وتركها تحت سيطرة الأسر المحلية،تابعة للسلطان. وكذلك فعل مع مملكة المجر بعد معركة "موهاج أو موهاكس" (*Mohács*) سنة 1526م. يبدو أن الحاجة كانت مجرد مواجهة لمطالب الهابسبورغ، ولتنظيم الحدود العسكرية ضد النمسا، التي أقنعت السلطان سليمان الأول، بإلحاق جزء من المجر كإيالة محكومة مباشرة، بعد وفاة

الملك في سنة 1540م. ومع ذلك، بقت ترانسيلفانيا (الأردل) كمملكة بسبب ولائها للسلطان.

وفي سنة 1550م، أصبحت كل من ترانسيلفانيا، ووالاشيا، ومولدافيا، وخانات القرم، تحت حكم الأسر المحلية،مع خضوعهم للسلطان العثماني. وكذلك نجت جيوب قليلة من حكم الأمراء المحليين في تركيا والأراضي العربية، لكن تلك المناطق تشكلت آنذاك داخل إيالات أكبر. وبحلول منتصف القرن السادس عشر، بصرف النظر عن الإمارات الشمالية في الدانوب، أصبحت جميع الإيالات تحت الحكم المباشر للسلطان العثماني.وكان جميع البايلربايات معينين من قبله، كما كان بإمكانه إقالتهم أو تحويلهم حسب الرغبة. وكانت فترة ولايتهم محدودة: كما أن طبيعة الحكم لم تكن وراثية، ولا يمكن لأي كان أن يخدم مدى الحياة. كما أن مدخول البايلر باي، كان يعتمد أيضا على السلطان. وعند التعيين، يحصل على عريضة مسبقة، تتكون من جزء محدد من الإيرادات، وما يتم جمعه من داخل حدود إيالته. وكان يمكن لتلك المنحة، أن ترتفع في بعض الحالات إلى أكثر من مليون أقجة في السنة، رغم أنهم لم يكونوا من ضمن أغنياء الدولة. كان البايلربايات يعتمدون على التعيين، ويجب ألا يكونوا أثرياء، وألا يكن لأي منهم دخل عندما يخرج من منصبه. كان البايلر باي يحصل على امتيازات أخرى بفضل المقر حكمه، الذي كان بدوره يعتمد على السلطان، وبالتالي، لم يكن للبايلر باي ديمومة ولا قاعدة إقليمية في الإيالة، ولم يكن له دخل يتجاوز مدة ولايته.

لا يوجد مصدر عثماني مبكر، يسجل مصطلح بايلر باي، لكن تأريخ "عاشق باشا زاده" [20] في أواخر القرن الخامس عشر،أشار إلى أنه في القرن الرابع عشر، كان له معنى "قائد الجيش". وعلى وجه التحديد، يعود لعهد مراد الأول في أوربا، الذي عين كلا من"لالا شاهين" [21]، و"قاره تيمورتاش" [22]. ويحتمل بحلول سنة 1400م، اكتسب البايلر باي معنى حاكم الإيالة، ولكن هذا لم يكن تغييرا كبيرا في المعنى باعتباره امتدادا، حيث كان الدور الرئيسي للبايلر باي؛ قيادة القوات التي منحت لها إقطاعات في إيالته. وفي أوقات الحرب، كانت القوات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

تجتمع تحت قيادته، وتقاتل كوحدة في جيش السلطان. غير أنه وبصفته حاكما إقليميا، أصبح لدى البايلر باي مسؤوليات أوسع؛حيث لعب دورا رئيسا في تخصيص الإقطاعيات في إيالته، وكان مسؤولا عن الحفاظ على النظام، وإقامة العدل. وكان مقره، مركزا سياسياللإيالة.

ترك التاجر الجنوي "لاكوبورو مونتوريو" [23] في بلاطالسلطان محمد الثاني، وصفا لبايلر باي الروميلي، يرجع تاريخه إلى سنة 1475م، والذي منحوصفا جيدا للبايلرباي العثماني بين سنتي 1400-1600:

"تحت قيادة بايلرباي الروميلي 17 قبطان، كل منهم تابع له ... وأكثر من ذلك، لديه تحت سلطته 1500 محارب بأجر خاص بهم، يدفع لهم من أمواله الخاصة، كما لديه دخل عن الروميلي يقدر 32000 دوقية، من خلال مزايا مختلفة، إضافة إلى مزايا مربحة للغاية، بشكل أساسي 4000 دوقية من القباطنة المذكورين.كما له مقار أخرى أقل أهمية، والتي يمنحها لمن يرغب. غير أنه يضطر في أوقات الحرب، إلى أن يحضر معه على نفقته الخاصة، جميع المحاربين المذكورين؛ ثلثهم مزودين بالأقواس، والسهام، والدروع، ودروع الدواب، والسيوف، والرماح،والعصي الحديدية،رفقة 150 حصانا مدرعا،وكلها في حالة جيدة؛ والباقي حاملين الأقواس والسهام والسيوف والدروع والعصي والرماح، إضافة إلى من يمنحهم السلطان أحيانا؛ دروع وخوذ وأقواس ودروع الدواب. كما كان يتمتع بالقضاء والحكم في القصر، على نفس نمط السلطان.ووفقا لرتبته، فقد كان يفرض عقوبة الإعدام وجميع الأمور الأخرى على جميع سكان الروميلي ومناطقها، بحكم القانون والواقع، وكل ما يفعله يوافق عليه السلطان دون أي اعتراض. كما يحتفظ لنفسه بضابطين ...

وقاضيين كنواب لإدارة العدالة؛ مقابل 4000 دوقية لهؤلاء الأربعة، مع مزايا مربحة..."

كان مقر البايلر باي مرموقا في حكومة الإيالة، وكان منهم من يختارهم السلطان دائما وزراء له. لذلك يبدو أنه كان هناك تسلسل هرمي بين البايلربايات أنفسهم؛ فكان بايلر باي الروميلي الأعلى مقاما،حيث كان له الحق في الانضمام إلى مجلس السلطان منذ سنة 1536، كما له الأسبقية على باقي البايلربايات؛ فحسب عين علي أفنديسنة 1609م، فقد كانت تتم وفقا للترتيب الذي تمتفيه فتوح الإيالات. كما أنه وقبل سنة 1650م، كان هناك تطور آخر؛حيث بدأت ممارسة تعيين بعض البايلربايات برتبة وزير؛فكان يصبح حاكما وزاريا.ووفقا لعبد الرحمن باشا[24] في سنة 1676م، كان يتولى قيادة حكام الإيالات المجاورة والتي: "**كان يجب أن تلجأ إليه وتطيع قيادته". إضافة إلى ذلك، "فعندما يتم عزل البايلربايات من إيالتهم، فإنهم يستمعون إلى الدعاوى القضائية، ويستمرون في ممارسة القيادة حتى يصلوا إلى اسطنبول**".

لقد تحولت طبيعة حكومة الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر، من نظام وراثي إلى نظام دعمته الإدارة أكثر من السلطة الشخصية للسلطان. ولعل آخر جهد عسكري قام به السلطان للسيطرة شخصيا على الحكومة العثمانية بأكملها، تم التراجع عنه في تمرد سنة 1703م، المعروف باسم حادثة أدرنة،[25] حيث تم خلع السلطان مصطفى الثاني. ولم تعد المكاتب الحكومية الرئيسية موجودة داخل القصر السلطاني، وأصبحت تمارس سلطة مستقلة أكبر. حيث إنه وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر، نمت الإدارة المركزية لتصل إلى حوالي 1500-2000 من الكتبة والنساخ، مما مثل زيادة كبيرة عن الـ 183 الذين كانوا يعملون في سنة 1593م. وجد كبار رجال الدولة رفيعو المستوى، زيادة حراكهم الاجتماعي، واستمر العديد منهم في تأسيس وظائف ناجحة كحكام ولايات وحتى وزراء عظماء، وهي وظائف كانت تقتصر عادة في القرون السابقة على رجال من خلفيات عسكرية.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

II- التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية:

ظهرت الحاجة للتنظيم الرسمي للأراضي العثمانية، عقب الفتوحات المهمة بين سنتي: 1362 و1400م في عهد السلطانين مراد الأول، وابنه بايزيد الأول. وكانت الأجهزة الإدارية للدولة العثمانية، عبارة عن تقسيمات إدارية حكومية، إضافة إلى وجود العديد من الإمارات والبلدان الخاضعة أو التابعة.

قسمت الدولة العثمانية إلى بايلر باكيات، يحكمها بايلربايات معينين من قبل السلطان، وكل منها مقسمة إلى سناجق يحكمها سنجق باي، من ذوي الرتب العسكرية العليا، وكل سنجق مقسم إلى أقضية "جمع قضاء"، يحكم كل منها قاضي.

يصعب تحديد عدد الإيالات العثمانية وحدودها؛ حيث كانت تتغير باستمرار بين القرنين 15-19م، مع فترة التنظيمات والإصلاحات؛ فكانت حدود الأقسام الإدارية متباينة كثيرا، الأمر الذي عكس تغير استراتيجيات العثمانيين من جهة، وظهور تهديدات جديدة في المنطقة، بفعل صعود قوة الأعيان من جهة أخرى. ولذلك كانت جميع الوحدات الإدارية غير متساوية، لا من حيث المناطق، ولا في عدد السكان، إضافة إلى وجود القبائل البدوية، التي ساهمت في تباين عدد السكان.

يمكن تقسيم تاريخ الدولة العثمانية من ناحية التنظيم الإداري إلى عصرين رئيسيين: الأول كان مع صعود الدولة وتطورها، والثاني بعد ظهور حركة الإصلاحات واسعة النطاق خلال النصف الثاني من القرن 19م.

١- الإيالات:

كان الإيالات [26]، تحكم من قبل بايلر باي أو باشا، وقسمت كل منها إلى سناجق. وفي نهاية القرن السادس عشر، عرفت البايلربكيات باسم الإيالات. وكان

البايلربايليك خاضع لنظام "التيمار"، غير أنه لم يطبق في بعض الإيالات المتميزة: مثل مصر، والحبش، وبغداد، والبصرة، والأحساء؛ حيث إنه بدلا من جمع عائدات الإيالات من خلال اسبابهية التيمارات، كان البايلربايات ينقلون مداخيلهم السنوية الثابتة إلى العاصمة اسطنبول، والتي عرفت باسم "السالیانة".

أورد خليل إينالجيك، جدولا بسنوات إنشاء الإيالات بين سنتي 1362-1600م [27].

الإيالة	المقر	سنة الضم	سنة التشكيل
الروميلي	أدرنة -صوفيا فيما بعد-	1385-61	1362
الأناضول	أنقره وكوتاهيه	1391-54	1393
الروم	أماسيا وسيواس	1397-92	1413
طرابزون	طرابزون	1461	1578
البوسنه	سراي بوسنه (سراييفو)	1463	1580
كافا	كافا	1475	1568
ذو القادريه	مرعش	1515	1522
أرضروم	أرضروم	1514	1533
ديار بكر	ديار بكر	1515	1515
الموصل	الموصل	1516	1535
حلب	حلب	1516	1516
الشام	دمشق	1516	1520-17
طرابلس الشام	طرابلس	1516	1570
مصر	القاهرة	1517	1522-17
اليمن	زبيد	1538-17	1540
جزاير بحر سفيد	غاليبولي	1522-1354	1533
جزائر الغرب	الجزائر	1516	1533
قارص	قارص	1534	1580
بغداد	بغداد	1534	1535

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

وان	وان	1533	1548
تونس	تونس	1534	1574
البصرة	البصرة	1546-38	1546
الأحساء	الكفيف	1550	1555
بودن	بودا	1541-26	1541
طرابلس الغرب	طرابلس	1551	1556
تمشوار	تمشوار	1552	1552
شهريزور	شهريزور	1554	
حبش	سواكن و -جدة-	1557-55	1557
قبرص	نيقوسيا	1570	1570
جيدر	جيدر	1578	1578
رقا	روحه	1517	1600

مجلة الدراسات التاريخية

٢- الولايات:

تم إنشاء نظام الولايات بإصدار "قانون الولاية، أو نظام تشكيل الولايات" (**تشكيلى ولايات نظامنامسي**) في سنة 1864م، كجزء من الإصلاحات الإدارية التي تم سنها في جميع أنحاء الدولة العثمانية. وعلى عكس نظام "الإياليت" السابق، فقد أنشأ هذا القانون، التسلسل الهرمي للوحدات الإدارية: الولاية، والسنجق، والقضاء، ومجلس القرية، ثم أضاف إليها قانون الولايات لعام 1871م، الناحية. كما حدد قانون سنة 1864م، مسؤوليات والي الولاية ومجالسها. وترك في الوقت نفسه، للولاة مجالا واسعا للعمل المستقل حسب مسؤولياتهم، بهدف تحقيق درجة كبيرة من الكفاءة في حكم الولايات.

لم يدخل نظام الولايات الجديد، في كل الولايات وفي نفس الوقت، بسبب نقص الأموال اللازمة، وعدم الخبرة في إدارة القانون الجديد. ولذلك، تم اختيار ولاية الدانوب الجديدة كمشروع تجريبي، وتشكلت من إيالات "سيليسترا"[28] و"فيدين"[29] و"نيش"[30]. وقد نجح كل من مدحت باشا وجودت باشا بشكل خاص، في تطبيق القانون الجديد في ولايتي الدانوب وحلب على التوالي.

وبحلول سنة 1865م، أصبحت أربع ولايات عملية ومنظمة بالكامل وهي؛ الدانوب وحلب وأرضروم والبوسنة، لتتبعتها كل من دمشق، وطرابلس، وأدرنة في العام الموالي. وفي سنة 1867م، تم تنظيم 13 ولاية جديدة، بما في ذلك بورصة، وإزمير، وطرابزون، وسالونيك، و"بريزرن -كسفو-" [31]، و"إشقودرا -ألبانيا-"[32]، مع تنظيم جزيرة كريت المستقلة على أنها ولاية من قبل علي باشا في سنة 1871م. وبحلول نهاية سنة 1876م، أصبح النظام الولايات الجديد، عمليا في جميع أنحاء الدولة العثمانية، باستثناء شبه الجزيرة العربية والولايات المستقلة مثل مصر.

قام محمود نديم باشا بتخفيض حجم بعض الولايات الكبيرة، وبالتالي أخذ صوفيا من ولاية الدانوب، و"شيبين قره حصار" [33]من طرابزون، و"مرعش"

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

من أضنة، وجعلهم ولايات منفصلة، وكذلك أخذ الهرسك من البوسنة، وضمها مع "نوفي بازار-صربيا-" في ولاية جديدة.

لقد تم تقسيم الإيالات، ثم الولايات إلى سناجق، يحكم كل منها سنجق باي (ويسمون أيضا متصرفون)، وتم تقسيمها أيضا إلى تيمارات (إقطاعيات يحكمها التيمارجية)، وقاضيليكيات (منطقة تحت مسؤولية القاضي)، وزعامات (يحكمها زعيم؛ أكبر من التيمار).

٣- إمرة الأمراء "البايلربايات":

أطلقت كلمة بايلر باي على الوالي العثماني، وتعني حرفيا: "أمير الأمراء"؛ فكان البايلربايات يجتمعون، في أوقات الحرب، ويحاربون مجتمعين مع جيش السلطان. كما كان للبايلر باي بصفته حاكما إقليميا، مسؤوليات واسعة، ولعب دورا رئيسا في منح الإقطاعات في إيالته، وكان مسؤولا عن الحفاظ على النظام والقضاء. وكان مقر حكمه، مركزا سياسيا للإيالة. وبحلول منتصف القرن السادس عشر -باستثناء إمارات شمال الدانوب- أصبحت جميع الإيالات تحت الحكم المباشر للسلطان. وكان جميع البايلربايات معينون، ويمكن إقالتهم أو تحويلهم حسب الحاجة. أما فترة ولايتهم فكانت محدودة؛ ولم يكن حكمهم وراثيا، ولا يمكنهم الخدمة مدى الحياة.

كان مقر البايلر باي، المكان الأكثر شهرة في حكومة الإيالة، وكان من بين البايلربايات من يختارهم السلطان وزراء له. وعلى ما يبدو، فقد كان هناك تسلسل هرمي بين البايلربايات أنفسهم؛ فكان بايلر باي الروميلي أعلاهم رتبة، حيث كان يسمح له بالجلوس في مجلس السلطان منذ سنة 1536م، وله الأسبقية على نظرائه.

٤- السنجق-باي:

كان مقر السنجق-باي يشبه مقر البايلر باي، لكن بشكل أكثر تواضعا. ومثلما كان للبايلر باي، فقد كان يستمد السنجق-باي، مداخيله من عوائد التيمار، والذي كان يتألف عادة من عائدات المدن والأرصفة والموانئ داخل حدود السنجق.

كما كان السنجق-باي، مثل البايلر باي قائدا عسكريا كذلك، فمصطلح سنجق يعني "العلم" أو "الراية"، وفي أوقات الحرب، كان السباهية الذين يعملون في إقطاعيات داخل سنجقه، يجتمعون تحت رايته. ثم تتجمع قوات كل سنجق، تحت قيادة حاكمهم، لتشكل جيشا وتقاتل تحت راية بايلر باي الإيالة. وبهذه الطريقة، كان هيكل القيادة في ساحة المعركة، يشبه التسلسل الهرمي لحكومة الإيالة.

كان الحاكم داخل السنجق مسؤولا قبل كل شيء عن الحفاظ على النظام، ويتعاون من أصحاب الإقطاعات، للقبض على المذنبين ومعاقبتهم. ولهذاكان يقبض عادة نصف الغرامات المفروضة على المذنبين، رفقة صاحب الإقطاع، الذي ارتكبتعلى أرضه الجريمة، ويسلم النصف الآخر. كما كان على حكام السناجق واجبات أخرى، مثل؛ ملاحقة قطاع الطرق، والتحقيق مع الزنادقة، وتوفير إمدادات الجيش، أو إرسال مواد بناء السفن، كلما أمر السلطان بذلك.

كانت البايلرباكيات تتشكل من سناجق، كل منها تحت قيادة سنجق باي، وكان عدد السناجق يختلف في كل ولاية بشكل كبير؛ففي سنة 1609م، لاحظ عين علي أفندي أن الروميلي كان بها أربعة وعشرون سنجقا، لكن تم فصل ستة من هؤلاء في "البيلوبونيز"[34]، لتشكيل إيالة منفصلة في "المورة". وكان بالأناضول أربعة عشر سنجقا، ولإيالة دمشق أحد عشر. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك العديد من الإيالات، حيث لم يكن هناك تقسيم رسمي إلى السناجق. ومن ذلك، حسب قائمة عين علي أفندي؛ البصرة، وجزء من بغداد في العراق، والأحساء في

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

شمال شرق الجزيرة العربية، ومصر، وطرابلس الغرب، وتونس، والجزائر، إضافة إلى اليمن، التي استولى عليها الأئمة الزيديون في الوقت لاحق.

عمل حكام السناجق كقادة عسكريين، وذلك على جميع السبايهية التيمارجية، وإقطاعيي الزعامت في سناجقهم. وكانت بعض المناطق مثل مصر، وبغداد، والحبشة، والأحساء (مقاطعات ساليانية)، لم يكن يحكم فيها سناجقة ولا تيمارجية، أما المنطقة التي كان يحكمها آغا، فعرفت باسم آغاليك. كما يشير مصطلح "أربالیك"، إلى اقطاعية كبيرة (أي سنجق)، وتم منحها إلى بعض من ذوي المناصب العليا، أو إلى بعض الحكام العسكريين، كترتيب مؤقت قبل تعيينهم في المنصب المناسب. كما عرف الشعير باسم "أربا" في اللغة العثمانية، واستخدم النظام الإقطاعي في الدولة العثمانية مصطلح "اقطاع الشعير" (أربالیك)، أو "مال الشعير"، للإشارة إلى بدل ثان للمسؤولين تعويضا عن تكاليف الأعلاف لخيولهم، (لتغطية نفقات الاحتفاظ بوحدة صغيرة من السبايهية).

المناطق/ الأقاليم	المعنى	أصل الكلمة	الحاكم	ملاحظات
ولايت	"بلاد"	من الكلمة العربية ولاية	والي	اعتمدت بتاريخ: 21 جانفي 1867، لتحل محل الايالة
إيالت	" بلاد"	//	بايلر باي/ باشا ...	"البايلربكية"، استبدلت ابتداء من 1590م، وهناك الباشوية والدايلكية
البايلربكية	"إمرة الإمارات"	//	بايلر باي/ باشا	حكم مباشر
سنجق/ بايلك	لواء/ أقاليم	//	سنجق باي/ باي/ متصرف	التقسيم الأساسي للإيالة أو الولاية؛ وهناك سناجق مستقلة
القضاء -وطن-	اختصاص قضائي، منطقة فرعية،	كلمة عربية	قاضي (حتى سنة 1839م)، ثم قائممقام	أقل من السنجق أو المتصرفية/ قائد، قيادة
ناحية	منطقة فرعية، مثل البلدية	كلمة عربية	قائممقام	أقل من القضاء
بلدية	البلدية	كلمة عربية	//	أقل من قضاء
متصرفليك	متصرفية	من المتصرف	متصرف	حكم مباشر
أغاليك	قيادة الجيش	//	آغا	//
قضاليك	إقليم قضائي	من القضاء	قاضي	يعادل أحيانا القضاء

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

III - الإقطاع:

قسمت أراضي السنجق العثماني إلى ثلاث أصناف، أولا:الأرض المملوكة للقطاع الخاص. ثانيا، أرض الأوقاف، وثالثا، أرض تحت تصرف السلطان. فالأراضي الخاصة كانت قليلة نسبيا، لأن السلاطين كانوا يهدفون إلى إبقاء أكبر قدر ممكن من الأراضي تحت سيطرتهم، بيد أنه ولما كانت قوانين الميراث الإسلامية، تصر على تقسيم الممتلكات بين الورثة عند وفاة المالك، فإن العائلات فضلت عدم الاحتفاظ بملكية الأرض بذلك الشكل، والقيام بتحبيسها، ولذلك كانت أراضي الوقف واسعة النطاق في جميع أنحاء الدولة العثمانية. وكانت هذه الأرض أو الممتلكات تذهب عائداتها لدعم قضية بعينها،وهذا حسبما ورد في عقد تحبيس صاحبها، وعادة تمثلت في المساجد أو الزوايا والتكايا أو الجسور أو النوافير والعيون ... ومع ذلك، فكان يمكن أن تذهب الإيرادات أيضا لدعم صاحبها وعائلته وأحفاده. وبما أن الأوقاف تم إنشاؤها لتبقى إلى الأبد،ولتظل ممتلكاتها غير قابلة للتجزئة، فقد كان هذا الشكل القانوني المفضل غالبا من قبل العائلات للاحتفاظ بأراضيها. أما أكثر فئات الأراضي شمولا في معظم السناجق العثمانية فكانت أراضي البايلك أو الميري؛ فكلا هاتين الكلمتين لهما معنى يتعلق ببساطة أنها "تحت تصرف الحاكم"، وأنها الأراضي التي يخصصها السلطان كإقطاعيات.

لم يكن لحكام السناجق حق الدخول إلى الأراضي من فئة الملكية الخاصة، أو الوقفية، والاكتفاء بأراضي الميري. وبهذا المعنى، فقد تألف السنجق العثماني من تكتل من الإقطاعيات في منطقة معينة، كان يخدم أصحابها زمن الحرب، وفقا لمعايير حاكم السنجق، وداخلها أراضي معينة لم يكن للحاكم فيها أي سلطة.

استقرت مصطلحات عقد الإقطاع العثماني منذ مطلع القرن 16م؛ فمصطلح أصغر الإقطاعيات، وهو التيمار الذي يدر ما قيمته التي يمكن أن تصل إلى 20000أقجة في السنة، والإقطاع الأكبر منه، ذلك الذي تصل قيمته إلى 100000 أقجة، ويدعى "سوباشيليك"، والذي عرف أكثر بعد سنة 1500م باسم الزعامت، أما أكبر إقطاع فكان الذي يدر ما قيمته سنويا 100000 أقجة وأكثر، وهو الإقطاع الخاص.

تشكل التيمار من قرية أو مجموعة قرى، ومن الحقول والبساتين المحيطة به، والتي كان يخصصها السلطان للسبايهي، الذي كان له الحق في تحصيل الضرائب من الفلاحين، وفي المقابل، يقدم للسلطان الخدمة العسكرية. إضافة إلى ذلك، فقد كان مسؤولا عن الحفاظ على النظام على أرضه، مع الحق في قبض نصف غرامات الجنح. ومن الواضح أن هذا الواجب كان يتطلب منه أن يقيم على الأقل داخل سنجقه، وعادة ما يكون في التيمار نفسه، حيث يتمتع أيضا بقطعة أرض لاستخدامه الخاص. ومع ذلك، لم يكن التيمارجي يمتلك الأرض التي استمد منها موارده. وبدلا من ذلك، اعتبرها منحة يمكن للسلطان إبطالها، خاصة إذا فشل السبايهي في خدمته العسكرية.

كان تخصيص الأرض كتيمار، وسيلة للحفاظ على قوة كبيرة ودائمة من سلاح السبايهية، الذين يمكن للسلطان أن يطلب منهم الخدمة في الجيش، خلال كل موعد حملة عسكرية. وكان هؤلاء التيمارجية يشكلون الجزء الأكبر من الجيوش العثمانية من أواخر القرن الرابع عشر إلى أواخر القرن السادس عشر.

تعود أصول التيمار إلى الفترة السابقة للعثمانيين؛ ومن المحتمل إلى البيزنطيين، الذين ومنذ أواخر القرن الحادي عشر، كانوا يخصصون أراض كإقطاعات لدعم الجنود،بيد أنهم لم يمنحوا الجنود ملكية الأرض، وكانت المنح قابلة للإلغاء. ومن خلال الكلمة اليونانية لمثل هذه الإقطاعية،"العناية أو التدبير" (*Pronoia*)، حيث ظهر هذا المصطلح في القرنين الرابع عشر والخامس عشر في صربيا، وفي الأراضي الخاضعة لسيطرة البندقية في ألبانيا،ويشير إلى أن التمسك

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

بالنموذج البيزنطي،وانتشر على نطاق واسع في شبه جزيرة البلقان. لذلك، فمن المحتمل أنه عندما قام عثمان وأورخان بفتوحاتهما في منطقة "بيثينيا"البيزنطية وفي وتراقيا، وجدوا ذلك النظام.ومع توسع الأراضي العثمانية غربا، خارج أراضي بيزنطة السابقة، كانت نجاحاتهم قد وجدت أنماطا مماثلة من الإقطاعيات. لذلك يبدو أن التمار العثماني، كان عبارة عن تكيف مع نظام " العناية والتدبير" البيزنطي.

كانت تدابير التيمارات سواء الممنوحة من قبل السلطان للجندي،أو تلك الملغاة؛ تثبت أنه في كلتا الحالتين لم يكن الجندي ليصبح مالكا للأرض. كما أن هناك أيضا أوجه تشابه بين مفردات البيزنطيين والإقطاع العثماني؛ فكلمة (*pronoia*) تعني حرفيا "رعاية، انتباه"؛ ومصطلح التيمار العثماني يعني نفس الشيء بالضبط. والكلمة اليونانية للفلاح المستأجر على العناية هي زوجان(*zeugarion*)، والتي تعني حرفيا "قرنان، أو زوج (من الثيران)"[35]؛ أما المصطلحات العثمانية للاستئجار المماثل، فيوجد "الفدان" (بيوندروك)، كما أن وحدة قياس الأرض تعني نفس الشيء في بيزنطة؛ أربعون خطوة هي (*stremma*)، والكلمة تعني حرفيا "فدان" (يختلف من منطقة إلى أخرى؛ ما يعادل **4200متر مربع**) بالإشارة إلى حبل القياس. وهو ما يعادل بالعثمانية،بذر أو زرع أربعين خطوة وهو "الدونم" (ما يعادل **919.3 متر مربع**)، وهي كلمة تعني حرفيا "الدوران". كما أن المصطلح العثماني لـ "الضرائب العارضة أو الطارئة كرسم لكراء التيمار، هو (بادى هوا)، وهي عبارة قريبة من المصطلحات البيزنطية لمجموعة مماثلة من الرسوم والضرائب؛"الهواء أو الرنين" (*aër; aërikon*). حيث تشير إلكراء الإقطاعيات العثمانية إلى نموذج النظام البيزنطي.

وهناك أدلة أخرى على أن النظام العثماني للحيازة الإقطاعية، كان تكيفا مع الممارسات ما قبل العثمانية؛ في جزء كبير من وسط وجنوب شرق الأناضول.ولم يكن التمسك بالإقطاع مطابقا للنمط الموجود في الروميلي وغرب الأناضول وأماكن أخرى في الدولة العثمانية، حيث كانت تذهب جميع إيرادات التيمار لدعم سلاح السبايهية. وبدلا من ذلك، فقد تم تقسيم الإيرادات؛ حيث خصص سهم واحد، كرسم على الأرض نفسها، ويذهب الباقي إلى السبايهي المستأجر للتيمار، وعليه التزام أداء الخدمة العسكرية. وكان هذا السهم تحت تصرف السلطان، يمنحه أو يلغيه حسب الرغبة. أما الجزء الآخر، الذي يتضمن عادة عشر المحاصيل، فتخضع له أراضي الملك الخاص. يتضح أن أصول هذا النظام من الإيرادات المقسمة، تكمن في الفترة ما قبل العثمانية، وبما أن المنطقة التي كانت تعمل فيها، تتوافق بشكل أو بآخر مع سلاجقة الأناضول، فمن المعقول أن نفترض أنه كان ميراثا من السلاجقة ومن إماراتهم المتبقية. وهذا ما تقدمه سجلات مسح الأراضي العثمانية،فبعض القصاصات تشير إلى أدلة عن هذا الأصل، كانت تدعى "طابو تحرير"، أو عنوان رسمي. والسجل الذي يعود إلى عهد محمد الثاني، [36]على سبيل المثال، يسجل أنه تم شراء حصتين خاصتين من إيرادات الخزينة السلجوقية ومن السلطان في سنتي 1284 و 1285م. ويشير سجل آخر في سنة 1520م، إلى أن السلطان السلجوقي علاء الدين الثاني، قد منح الجزء الخاص في سنة 1255م. وتوثق السجلات العثمانية معاملات مماثلة وقعت في عهد القرامانيين و"الأكويونلوس"،[37] خلفاء السلاجقة في جنوب وسط وجنوب شرق الأناضول. مما يؤدي إلى القول إن العثمانيين حافظوا على النظام الذي وجدوه.

ولذلك ومما سبق يمكن القول إنه كان هناك نوعان من التيمار، واحد حيث تذهب جميع رسومه لدعم السبايهية، والآخر حيث يذهب جزء لدعم المالك الخاص. النوع الأول هو سليل "العناية" البيزنطية، والثاني استمرار لممارسات سلاجقة الأناضول. وليس من المستغرب، عندما قدم السلاطين الإقطاعيات على الأراضي التي تم فتحها حديثا، حيث لم تكن موجودة سابقا، كما هو الحال في

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

المجر، بعد سنة 1541م، حيث كان النوع الأول من التيمار، مع عدم وجود ملاك خاصين به، لأول الأمر.

إن تخصيص الأرض كتيمارات، زوّد السلطان بجيش دائم من السباهية، والذين بدورهم يجمعون الضرائب عن تيماراتهم، مما أعفى الخزينة من مهمة زيادة الموارد ودفع الرواتب. ومع ذلك، كان لهذا النظام مشاكله الخاصة؛ أولا، كانت هناك مسألة التعبئة، فعندما يأمر السلطان بتشكيل حملة، كان بحاجة إلى معرفة عدد القوات المتاحة، والتزامات كل رجل في توفير الخيول والأسلحة والخيام والحراس المسلحين؛ وكان بحاجة كذلك إلى التأكد من أن الرجال سيجتمعون ويلتحقون بالجيش الرئيس في المكان المحدد، مما جعل كل هذه الأمور صعبة،خاصة وأن السباهية مشتتون في جميع أنحاء الدولة. ثانيا، كان هناك خطر من أن يقوم السباهية، خاصة في المناطق النائية، بتحويل تيماراتهم إلى ملكية خاصة، والتي يفقد السلطان سيطرته عليها.

كانت الحكومة حريصة على منع حدوث ذلك، وقد فعلت ذلك في المقام الأول من خلال المراقبة الإدارية؛ حيث إنه وفور فتح منطقة ما، يقوم ماسح الأرض بجرد لجميع مواردها الخاضعة للضريبة، ويوضح كيفية توزيعها، كتيمارات للسباهية، وكزعامات لضباطهم، أو كإقطاع خاص مخصص للسلطان أو للبايلربايات أو لحكام السنجق. كما أن أي مشاكل لم يتمكن مسّاح الأرض من حلها، يقدمها إلى مجلس السلطان،ويقدم المسح الكامل إلى السلطان للتدقيق،وبمجرد الموافقة، يقوم مكتب تسجيل الأراضي في العاصمة بتدوين النتائج في "سجل مفصل"؛ وهذا السجل يظهر عادة جميع المدن والقرى والنجوع والقبائل والأراضي المزروعة في السنجق. أما بالنسبة لكل مستوطنة أو قبيلة، فتعطى أسماء بأرباب الأسر الذكور، والعزاب، وفي بعض المناطق المسيحية،

والأرامل، إلى جانب الأراضي التي يزرعونها. وتسجل على أنها "فدان"، أو "نصف فدان"، أو "أقل من نصف فدان". كما تسجل أراضي الموات. بالإضافة إلى ذلك، يظهر السجل العائد المقدر من كل ضريبة مفروضة على كل تجتمع،كما يظهر كيفية تقسيم الإيرادات بين أصحاب الإقطاعية، والعائد السنوي الإجمالي لكل إقطاعية، سواء تيمار أو زعامت أو خاص. وبالتالي فإن العنوان النموذجي في السجل المفصل يكون بعنوان: "**تيمار (أ) ابن (ب)**". وفي الأسفل مباشرة يكون عنوان "القرية (س)"، وتحته اسم كل رب أسرة ذكر، مع الإشارة إلى حجم قطعة الأرض. وتحت هذا، تدرج الضرائب التي دفعها القرويون، إلى جانب عائدهم التقديري، وأخيرا تقدير إجمالي المبلغ. ومن المعلومات الواردة في هذه المجلدات التفصيلية، قام مكتب تسجيل الأراضي بعمل سجلات موجزة، والتي أظهرت أصحاب التيمار وباقي المستفيدين من إيرادات السنجق، وقيمة إقطاعياتهم. وبدورهم، يقدم المعلومات لسجلات التجمع، التي أدرجت أسماء جميع السباهية في السنجق. كل هذا كان يسمح لقائد الجيش في أوقات الحرب، بفحص القائمة ضد الرجال الذين حضروا للخدمة، ومعرفة الغائبين.

كانت مشكلة السجلات التفصيلية أن صلاحيتها تنتهي على الفور تقريبا؛فكان السجل يتعامل مع هذه الصعوبة، في المقام الأول، من خلال ملاحظة التغييرات في الهوامش. وفي كثير من الأحيان، على سبيل المثال، كان هناك معينون جدد للتيمار، وفي هذه الحالة، تكتب ملاحظة هامشية باسم المنتفع الجديد، جنبا إلى جنب مع تاريخ ومكان التعيين. ففي السجل المفصل لـ: "سالونيك"في حوالي سنة 1445م، على سبيل المثال، تظهر ملاحظة هامشية عن تيمار شخص يسمى "لاغاتورايكو": "**الموت شنقا،عندما ثبت أنه قاطع طريق. ونقل إلى ابنه "كراسو"،في جويلية 1451م،بصوفيا**". وهناك مثال آخر من سجل سنة 1455م لملاحظات عن "سكوبي" بخصوص "تيمار موسى، الوصي على عيسى باي": "**مُنح إلى الانكشاري يوسف "ستانيماكا**": الذي كان يخدم في القلعة بتاريخ 16 جويلية 1463م؛وكان معسكره في "كاتشانيك". إضافة إلى ذلك:"**منذ أن ارتكب يوسف**

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

"ستانيماكا" جريمة قتل، تم أخذ هذا التيمار ومنح لحارس البوابة، "كيريك موسى"، عبد السلطان ...في أوت 1466م. مخيم في "بريليب"".

كان كتابة مثل هكذا هوامش كاف لبضع سنوات، ولكن مع مرور جيل، كان يتطلب إنشاء سجل جديد. لذلك أصبح من المعتاد، كل عشرين عاما أو نحو ذلك، إنشاء سجل جديد، وتسجيل جميع البيانات اللازمة. وقد كانت تحفظ نسخة واحدة من سجل كل سنجق في مكتب التسجيل باسطنبول؛ وعقد آخر لدى حاكم السنجق.

مكن نظام الاحتفاظ بالسجلات، حكومة السلطان من تتبع الأسماء وعدد التيمارجية في جميع أنحاء الدولة، وبالتالي معرفة العدد الإجمالي للسبايهية المتاح للحرب. كما جعل من الممكن التحقق من مدى التزام كل سبايهي. كان على الاسبايهية أن يحضروا معهم في الحملة إضافة إلىالحصان، الأسلحة والدروع والخيام وخادم واحد أو اثنين من الحراس المسلحين، ويعتمد مستوى التزاماته على قيمة الدخل من تيماره. وقد دونت العديد من السجلات التي بقيت من القرن الخامس عشر، هذه الالتزامات مع تفاصيل أخرى للتيمار؛فعلى سبيل المثال، يشير التيمار الذي يظهر في السجل الألباني لعام 31-1432م، إلى أن: "**عبد الله ... إلى السلطان ... كان يحمل تيمار بقيمة 310 5أقجة. ولهذا، كان عليه أن يقدم نفسه في الحملة "شخصيا"، مع "الدروع الواقية للبدن، ورجل مسلح، وخادم واحد، وخيمة واحدة**".

لقد اختفى ذكر عدد الرجال والخيام من سجلات القرن السادس عشر، حيث أصبح وجود قانون عام يحدد التزامات الإقطاعيين،وتحديد قيمة دخل السبايهية، التي كان يتم فحصها وفقا للقانون، ومستوى التزاماته.

وكانت السجلات من أهم الوسائل التي قام بها السلطان بمسح ومراقبة السبايهية، والممارسة نفسها لتخصيص الأرض كتيمارات، وهذا على نفس نمط العنايات البيزنطية.وقد تطورت ممارسة توثيق السجلات منذ العقود الأولى للدولة العثمانية، وربما منذ زمن عثمان؛ يرجع تاريخ أقدم السجلات الكاملة والمجزأة إلى سنة31-1432م، ولكن هذه السجلات توضح نظاما متطورا بالفعل لمسك الدفاتر، مما يشير إلى أن مسّاحي الأراضي والكتبة، كانوا يجمعون مثل هذه السجلات لعدة عقود على الأقل. لكن من المرجح أن هذه الممارسة بدأت منذ عهد بايزيد الأول (1389-1402م). وهذا ينبع من خطة عن مركزية الحكومة في عهد بايزيد، والتي تظهر في السجلات العثمانية في أواخر القرن الخامس عشر. يعلق البعض على أن تمكن خير الدين قاره خليل باشا الشاندارلي (جاندرلي) من الوصول إلى البلاط العثماني والارتقاء من قاضي عسكر إلى منصب الصدارة العظمى، وكذلك قاره رستم باشا، هذان الشخصان اللذان اخترعا سجلات الحسابات، وبدأوا في جمع الأموال، خاصة عندما أصبح علي شاندارليصدرا أعظما.

لقد ورث العثمانيون نظام حفظ السجلات من الإيلخانيين، ومن سلاجقة الأناضول منذ سنة 1243م. ويتضح ذلك من حقيقة أن لغة السجلات، ووثائق الخزينة بشكل عام، كانت لغة فارسية، ومن اعتماد نفس نص الشفرة لكتابة الأرقام، كما يظهر في حسابات الإيلخانيين. وتُظهر السجلات العثمانية أيضا بعض ميزات الممارسات المالية الايلخانية، التي أعقبت إصلاحات محمود غازان بن أرغون خان (1295-1304م)، ولا سيما مفهوم السنة المالية، واستخدام وحدة حسابية في الحالة العثمانية، وهي الأقجة الفضية.

كانت سجلات التيمار، تدون على وجه الخصوص، قيمة كل تيمارفي السنة الافتراضية بالأقجة، وكان هذا الرقم منيحدد التزامات السبايهية. كما تشير هذه البقايا من الممارسة الإيلخانية الظاهرة في السجلات أيضا، إلى أن بايزيد الأول هو الذي قدمها، حيث كان هو من ضم أراضي السلاجقة والإيلخانيين في وسط

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الأناضول وشماله، وبالخصوص في قرامان. ومن المحتمل أن هذا الذي وجده العثمانيون، استمدوا منه نظامهم.

كانت السجلات، حتى أواخر القرن السادس عشر، الوسيلة الأساسية للمحافظة على أصحاب التيمار. ففي أواخر القرن الخامس عشر، اكتسب السلطان وسيلة جديدة للتحكم؛ حيث إنه وفي سنة 1487م في عهد بايزيد الثاني، نتج عن مسح جديد للأراضي وضرائب سنجق بورصة، إصدار سجل جديد يشتمل، على مقدمة، وعلى كتاب قانون وضع بالتفصيل الضرائب والغرامات المستحقة من رعايا المنطقة، الذين يدفعون الضرائب لأصحاب الإقطاع. وبعد ذلك فتحت جميع السجلات الجديدة بكتاب قانوني مماثل، ويمكن أن يكون بمثابة مصدر مرجعي في تحديد قيمة التيمار وحقوق أصحاب الإقطاعيات الأخرى، خاصة ما تعلق بالضرائب. أما في القرن السادس عشر، فأصبح لكل إيالة كتاب بالقانون الخاص بها، ويخضع للمراجعة مع كل مسح جديد للسنجق، ويتم وضع سجل جديد. لقد شهد عهد بايزيد الثاني أيضا تجميعا لكتاب قانون عام، هدف إلى تلخيص القواعد، التي تحدد عضوية الجيش -أي الفئة التي لا تدفع الضرائب- ومعظمهم من أصحاب التيمار، والخدمات المستحقة من قبل أصحاب الإقطاع، وواجبات جباة الضرائب، والأنظمة الضريبية، وغيرها من الأمور، بما في ذلك القوانين الجنائية. مثل كتاب القانون العام الذي هدف إلى التوفيق قدر الإمكان، بين ممارسة الاحتفاظ بالتيمار في جميع أنحاء الدولة، والذي ظهر في نسخته الأولى في أواخر سنة 1490م. وتبع ذلك المزيد من عمليات المراجعة، حتى ظهور النسخة النهائية في حدود سنة 1540م. ومن المفترض أن وظيفة كتبة القانون، كانت ممارسة الاحتفاظ بالتيمار كإطار قانوني، وتوفير مصدر مرجعي موثوق في حالة النزاعات. غير أنه لم يكن هذا المشروع ناجحا تماما؛ لأنه في

العديد من الأماكن، كانت القوانين في كتب القانون، تتعارض مع ما يظهر في السجلات.

أتاحت السجلات والكتب القانونية للسلطان، مراقبة أرقام وهويات أصحاب الإقطاعيات، وقيمة إقطاعياتهم، والخدمات المستحقة، والقوانين التي تحكم الإقطاعية في الدولة بشكل عام، وفي كل سنجق. بالإضافة إلى ذلك، تمكن من التحكم، بقدر استطاعته، في طريقة التعيين.

يحتمل أن طريقة توزيع التيمارات غير رسمية على الأقل في المناطق الحدودية،في القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، ولم تكن تحت سيطرة السلطان بالكامل؛ وكان بعض التيمارجية لا يزالون ضمن النظام السابق للحكم العثماني،وحافظوا على وضعهم بعد الفتح العثماني. وقد ظهرت مثل تلك الجماعات في كل مرحلة من مراحل التوسع العثماني.تظهر السجلات الأولى الباقية من الروميلي تيمارجية مسيحيين، كما تظهر سجلات الأناضول، أعدادا كبيرة من الإقطاعيات الوراثية في حوزة العائلات أو القبائل، مما يشير في بعض الأحيان على وجه التحديد، إلى أن ذلك يعودإلى الفترة ما قبل العثمانية. كما أن سجل قرمان، على سبيل المثال، يدون: "مجموعة من السبايهية في القرية المذكورة، أحفاد:"**جاوش باي"،المتحكم ونفي القرية، بحكم بصك من محمد باي القرماني**". وبعد ضم كردستان في أوائل القرن السادس عشر، استمر الأمراء الأكراد في الاحتفاظ بالأراضي، كإقطاعيات وراثية، مقابل الخدمة العسكرية. ومع ذلك، فإن العديد من أصحاب التيمارات في أوائل عصر الدولة العثمانية، كانوا على الأرجح، إما أقارب السلطان، أو عبيده، أو أتباعه، أو من بين أمرائه: ومن المؤكد أن سجلات الروميلي، التي ترجع للقرن الخامس عشر، دونت سجلات زمنية في حوزة العديد من الأمراء المحليين. كما تشير سجلات النصف الثاني من القرن الخامس عشر، إلى انتظام متزايد في نظام التعيين، وزيادة السيطرة المركزية، وهي عملية بلغت ذروتها في سلسلة من الفرامانات السلطانية بين سنتي

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

1531 و 1536م، والتي هدفت إلى تنظيم وتخصيص التيمارات، وإخضاعها للمراقبة بالكامل.

وللقيام بذلك، كان من الضروري أولا: تحديد من يحق له الحصول على التيمار. وفي المقام الأول، أصحاب الرواتب في البلاط، سواء من الانكشارية أو غيرهم، أو في مقرات الباشاوات. كما تظهر السجلات الأولى الباقية، أنه كان هناك دائما تيمارجية من هذه الفئات. ولذلك صدر فرامانان "مرسومان" في سنة 1530م، لمراجعة القوانين التي تعود إلى عهد بايزيد الثاني على الأرجح، وحاولا تنظيم التعيينات، من خلال تحديد قيمة التيمارات التي يجب أن يتلقوها. وعلى سبيل المثال، كان لدى حارس باب القصر، حق الحصول على تيمار يبلغ 15000 أقجة في السنة، كما هو الحال مع فئات معينة من ضباط الانكشارية. وعند وفاة الباشا، كان وكيله يحصل على تيمار، بقيمة 14000 أقجة، ويحصل حارس الباب الرئيس على ما قيمته 13000، في حين يتلقى صاحب الاسطبلات وأمين الصندوق على تيمار قيمته 8000 أقجة. أما بالنسبة للذين يتقاضون رواتب من السلطان، فيحولون من وظيفة براتب إلى تيمارجي، وعندها يجب عليه التخلي عن الراتب ومغادرة القصر.

شكل الحراس والجنود، الذين تمتعوا براتب سابق، أقلية من أصحاب التيمارات، وكذلك الحال مع المستوطنين في الإقطاعيات الوراثية. والأغلبية كانوا أولئك الذين ورثوها عن آبائهم. ومع ذلك، فإن ما ورثه الابن هو الحق في التيمار بشكل عام، وليس على تيمار والده بشكل خاص. وكان ذلك الحق أيضا خاضعا لقيود، وهو القرار الذي أصدره بايلر باي الروميلي سنة 1531م لتدوينه؛فوفقا لهذه الوثيقة، فإنه إذا مات اقطاعي الزعامت أو الزعيم ما قيمته 20.000 إلى 50.000 أقجة سنويا في المعركة، وكان لديه ثلاثة أبناء "شجعان"، فيجب أن

يحصلوا على تيمارات من 6000 و 5000 و 4000 أقجة على التوالي. أما إذا مات صاحب الزعامت في منزله، فيحصل اثنان من أبنائه على حقوق لإقطاعيات بقيمة 5000 و 4000 أقجة. وتستمر الوثيقة بهذه الطريقة، فتظهر حقوق الورثة على التيمارات ذات القيم المختلفة، وتنتهي بالتيمارات التي تقل عن 10000 أقجة. وفي هذه الحالة، فإذا مات صاحب التيمار في المعركة، يتلقى ابنان "شجاعان" تيمارات تبلغ 3000 و 2000 أقجة؛ أما إذا مات في المنزل، فيحصل كلا الابنين على تيمارات تقدر 2000. ويتضح من هذه اللوائح أنه ليس لكل ابن الحق في التيمار؛ فإذا كان الإقطاع يقدر بأكثر من 20000 أقجة في السنة؛ ثلاثة أبناء، وإذا كان يقدر أقل من 20000، يورث ابنان الحق. ويكرر فرامان سنة 1536م، هذه النقطة الأخيرة: "**يبقى العديد من الأبناء على قيد الحياة، يجب أن تعطى التيمارات لاثنين من أبنائه، وفقا لإرادتي السابقة**".

كان الحق الوراثي للابن، يمكن أن يشغل تيمارا في أي سن من عمره. غير أنه إذا كان التيمارجي لا يزال طفلا، فعليه إرسال رجل مسلح للحرب عوضا عنه، ثم العمل شخصيا عند بلوغ سن الرشد. وقد حدد فرامان سنة 1536م، ملاحظة أنه حتى ذلك الوقت، كان على أي تيمارجي يزيد عمره عن عشر سنوات، أن يشارك في الحملة، ولكن "**الآن بعد أن أصبحت الحملات بعيدة**"، أصبح عمر الخدمة يبدأ من سن الستة عشر.

تشير فرامانات ثلاثينيات القرن السادس عشر، إلى أنه في ذلك الوقت، كان التيمارجية وإلى حد ما الزعماء، قد شكلوا طبقة وراثية، ومع وجود هذا الاتجاه، هدفت الفرامانات إلى تعزيزه. فيوجد في فرامان يعود إلى سنة 1531م، والموجهة إلى بايلر باي الروميلي، أن أبناء الرعايا العاديين تلقوا إقطاعيات بشكل غير قانوني، وكانوا يستخدمون مواقعهم لمصادرة الأموال و"التعدي والانتهاك"؛ ولذلك صادر المجلس السلطاني إقطاعيات بعض هؤلاء "الغرباء". ويواصل الفرامان إلى أنه واعتبارا من تاريخ 8 مارس 1531م، لا ينبغي الإشارة إلى أي تيمار تم تسجيله في سجل باسم "شخص غريب"، أو إلغاء التيمار. وهذا الفرامان ثبّت

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

من كان عضوا في الطبقة العسكرية من ذلك التاريخ فصاعدا. ثانيا، نص الفرامان بوضوح على أحقية كل أبناء التيمارجي، في التيمار. ثالثا، حاول الفرامان وقف المزاعم الاحتيالية. وجاء في فرامان مرسل إلى لطفي باشا في سنة 1536م، عندما كان بايلربايا للروميلي، إشارة إلى أن "**المحتالين الذين يدعون أنهم أبناء السبايهية**"، يبدو أنهم يطالبون بالتيمارات، وفي مثل هذه الحالة، يستمر الفرامان، إلى أنه: "**يجب على عشرة من أصحاب التيمارات التحقق من هوية المدعي**".

هدفت تلك القواعد إلى: تقييد الدخول إلى فئة أصحاب التيمار؛ غير أن غرباء حصلوا، بلا شك على تيمارات، وكان هناك اعتراف رسمي محدود بحقهم في القيام بذلك؛ كما أنه لم يكن جميع الأبناء مؤهلين تلقائيا للتيمار بعد وفاة والدهم؛وكان يمكن للمُستبعدين، أن يحصلوا على الحق في التيمار قبل وفاتهم، من خلال الخدمة التطوعية في الجيش؛ لم يكن يسمح للأشخاص العاديين دافعي الضرائب على الإطلاق، الحصول على تيمارات، غير أن لطفي باشا قدم دليلا، على أنهم فعلوا ذلك في الواقع، عندما وضع المبادئ التوجيهية لمثل هذه الجوائز: "**إذا كان شخص عادي يؤدي خدمة إضافية لصالح السلطنة، فيمكنه تلقي تيمارا ويصبح اسبايهيا، ولا يجب أن توفر الحماية لأقاربه أو والده أو والدته**". ولكن من حيث المبدأ، وبعد ثلاثينيات القرن 16م، كان الانضمام إلى إقطاع يتبع بقواعد صارمة.

ولما كانت قواعد التركة أو الميراث تتطلب النفاذ؛فإن الحكومة العثمانية سعت إلى تحقيقه من خلال وضع إجراءات، لتسجيل ومراقبة التيمارات والزعامات. كان هذا النظام موجودا منذ أواخر القرن الرابع عشر، عندما بدأت

الممارسة في رسم السجلات بشكل واضح، وترسخت منذ أوائل القرن السادس عشر لتدون في السجلات.

كان يستغرق الأمر سنوات، حتى يتأهل شخص فعليا للحصول علىتيمار واحد: لكن فتح أقاليم جديدة كان يتيح أراض جديدة، أو الحرب التي كان يموت فيها عدد كبير من السبايهية، كانت توفر أفضل الفرص للحصول على تيمار. كانت المرحلة الأولى في العملية هي قيام البايلر باي أو السنجق باي، بوضع قائمة بالمرشحين وإرسالهم في سجل مختوم إلى الصدر الأعظم في إسطنبول، أو في أي مكان آخر، إذا كان في حملة. ثم يصدر المجلس السلطاني فرمانا باسم السلطان، يأمر البايلر باي بمنح التيمار، وإرساله إلى المرشح. أما المرحلة التالية فكانت في أن يأخذ المرشح شهادة من والده في التعيين إلى البايلر باي، والذي يتحقق بعد ذلك من صحة الشهادة، أما إذا كان مفقودا، فيبحث عن تيمار والده في السجل. كان على المرشح أيضا أن يقدم شاهدا أو شهودا من الطبقة العسكرية، يمكنهم أن يشهدوا على أنه ابن لسبايهي، وعندذلك، يمنحه البايلر باي، التيمار الشاغر. لكن لم تكن هذه نهاية العملية؛ فإذا كان التيمار في الروميلي وقيمته أقل من 6000 أقجة سنويا، أو في الأناضول وقيمته أقل من 5000، أو في إيالات قرمان أو الروم أو مرعش، وأقل من 3000، فيمكن للبايلر باي نفسه منح وثيقة شهادة التعيين. كانت هذه التيمارات بدون مذكرة. غير أنه إذا كان التيمار يستحق أكثر، كان على المرشح الحصول على وثيقة شهادة من السلطان من العاصمة اسطنبول؛ وهذا ما شدد عليه فرامان سنة 1531م،المرسل إلى بايلر باي الروميلي على القواعد أكثر: "**ومنذ هذا التاريخ، جميع المرشحين الذين يتلقون تيمار لأول مرة، يحتاجون إلى وثيقة شهادة من السلطان**". غير أنه، من المشكوك فيه،عما إذا كانت هذه القاعدة قد تم الالتزام بها في كل الأقاليم.

ولكي يحصل المرشح على وثيقة شهادة من السلطان، كان على البايلر باي كتابة مذكرة تسمي المرشح والشهود وتعيين التيمار مع قيمته؛ وإذا كانت وثيقة شهادة والد المرشح مفقودة، فيكتب بالعكس: "**شهادة الأب، الصادرة في (مثل**

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

هذا العام) وفقدت". ثم يسافر المرشح، في غضون ستة أشهر، لتسليم المذكرة إلى الكاتب العام وليحصل على وثيقة من السلطان.

كان الأمر يتطلب من المعني أو من وكيله السفر إلى اسطنبول، والتوجه إلى مكتب مراقب سجل الأراضي، حيث يقوم الكاتب بنسخ المذكرة في دفتر التيمار المخصص في السنجق المناسب. كما يحدد المكتب قيمة التيمار، كما ظهر في المذكرة وتتناسب مع قيمتها، كما هو مسجل في ملخص سجل التيمارات. وإذا كان هناك تناقض، فيقوم الكاتب بتعديل المذكرة، لتتوافق مع السجل. ويتحقق المكتب أيضا لمعرفة قيمة مخصص التيمار؛ وبمجرد اكتمال تسجيل المذكرة، يذهب إلى كبير الموظفين، والذي بدوره يأذن بإصدار شهادة باسم السلطان، وحينها يمكن لمقدم الطلب أخذها والعودة إلى تيماره كسبايهي معين بشكل صحيح.

كان للسبايهي الفرصة لمرة واحدة في حيازة التيمار وزيادة دخله؛وكان لكل تيمار جوهر لا يتجزأ من الأرض والإيرادات،غير أنه كان من الممكن زيادة الأرض، وذلك بأن يقدم التيمارجي التماسا إلى البايلر باي، أو حاكم السنجق، أو ضابط الزعامت، الذي يمكنه من تقديم عريضة نيابة عنه. وبعد التحقق من السجلات، يمكن لمراقب التسجيل العقاري منح الزيادة. وكانت أكبر فرصة للحصول على زيادات في التيمار، هي فيما بعد المعركة، عندما تصبح تيمارات قتلى الحرب متاحة. صاحبت السجلات الجيش في الحملات، مما جعل من الممكن إعادة توزيع التيمار، بعد كل مواجهة مع العدو.

لم يكن أصحاب التمار يحققون زيادة في قيمة تيمارهم الخاص لوحدهم، بل كان يمكنهم أيضا خسارته تماما؛فقبل سنة 1531م، يبدو أنه كان للبايلربايات فقط الحق في إلغاء أصحاب التمار. غير أن الفرمان الصادر في سنة 1531م، حظر

عليهم أن ينسبوا الجرائم إلى السبايهية، وأن يلغوا تيماراتهم كعقاب، ونص على أنه في المستقبل، إذا ارتكب السبايهية جريمة، فيجب على البايلر باي تقديم الحقائق إلى مجلس السلطان، الذي سيأخذ بعد ذلك قرار مصادرتها أم لا. وتشير وثائق أخرى من القرن السادس عشر، إلى أن المجلس السلطاني أعاد السبايهية الذين أقالهم البايلر باي. وكان السبايهي وبمجرد حرمانه من تيماره، يمكنه أن "ينضم إلى صفوف التجار"، أو من خلال إلحاق نفسه بالبايلر باي، على أمل الحصول على تيمار جديد.

وبحلول منتصف القرن السادس عشر، كانت حكومة السلطان قد وضعت إجراءات للسيطرة على مخصصات التيمارات وحيازتها، ولتحديد مستوى الخدمة، التي يجب على السبايهية تقديمها. وكان أساس النظام هو فرض الضرائب على الفلاحين، والتي سعت الحكومة إلى السيطرة عليها أولا، من خلال ضمان بقاء الأرض تحت الزراعة، وثانيا من خلال تحديد معدل الضرائب.

كان يجب أن يختلف وضع الفلاحين في أراضي التيمارات من منطقة إلى أخرى، ووفقا للممارسات والظروف المحلية. غير أنه، يبدو أن بعض القواعد التي هدفت إلى ضمان خضوع الأرض للزراعة المستمرة، قد طبقت على الفلاحين في تيمارات جميع أنحاء الدولة العثمانية. ولم يكن الفلاحون، ملزمين بصرامة بالأرض، لكن من حيث المبدأ، منعهم القانون من ترك الأرض دون زراعة ودون دفع تعويض لصاحب التيمار. عبر قانوننامة سنة 1583م، عن إحدى المناطق الفرعية في "سيواس" عن هذا المفهوم العام: "**نظرا للعادة المقبولة أخذ ضريبة من المزارع الذي يتخلى عن الأرض، ويتبع مصدر رزق آخر، يعتبر هذا القانون صالحا في المنطقة الفرعية المذكورة**". لكن يبدو أن هذا التنظيم المؤرخ في سنة 1539م لسنجق "فيز" [38] النموذجي: "**إذا ذهب فلاح إلى مكان آخر، وقد مضى على مغادرته أكثر من عشر سنوات، وبقيت حيازته للأراضي غير مزروعة، وفقا للقانون، يجب على قائد السبايهية أن يأخذ ضريبة فلاح المزرعة منه. وإذا كانت أقل من عشر سنوات، فيجب على السبايهي، وبعلم القاضي في ذلك**

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

التيمار، أن يعيدوا إحضاره إلى مكانه". وباختصار، إذا ترك الفلاح قطعة أرضه، وكان أمامه إما العودة لزراعتها، أو بعد فترة معينة، يدفع تعويضا. أما إذا حل محله آخر، فيدفع ضريبة "الفدان" فقط على قطعة الأرض لسنة رحيله. وعليه: لم يكن الهدف من القانون ربط الفلاح بالأرض، بقدر ما هدف إلى إبقاء الأرض تحت الزراعة.

نظمت قواعد أخرى لوصول الفلاح إلى الأرض،وكان على الوافد الجديد إلى الأرض، أن يدفع غرامة دخول للتيمارجي، ويتمتع بالأمن على ما يحوزه، طالما استمر في زراعة حيازته. أما إذا تركها لمدة ثلاث سنوات، فيحق للتيمارجي طرده. وكان يمكن تطبيق القاعدة نفسها أيضا، إذا ما حاول تغيير الأرض الصالحة للزراعة إلى مراعي، حيث أن المراعي أقل قيمة ضرائبية، ويؤدي هذا التحويل إلى فقدان مداخيل للتيمار. وأخيرا، فقد كانت حيازات الفلاحين وراثية، ولكن فقط من الأب إلى الابن. وكان يمكن للبنات والأقارب الآخرين أن ينجحوا، فقط إذا اعتبرهم التيمارجي أنهم مؤهلون للزراعة،وإذا دفعوا غرامة التملك.

كان الغرض من هذه القواعد، زيادة الإيرادات المتأتية من الأرض إلى التيمارجية، الذين كانوا في الغالب من السباهية، وذلك لضمان قوة جيش السلطان.

كانت الأهداف المالية لهذا النظام، تخفيفا لضغط عن الدولة العثمانية لدفع أجور الجيش، وكذلك كسب مصدر جديد لدخل الخزينة المركزية. وكانت الأهداف التوسعية هي زيادة عدد الفرسان، واستيعاب البلدان التي تم فتحها، وإخضاعها تدريجيا للحكم العثماني المباشر. كما رغبت الدولة في تركيز سلطة السلطان، وذلك بإزالة النظام الإقطاعي والعناصر الأرستقراطية التي يمكن أن تسيطر على الدولة.

منحت الدولة التيمارجية، في إطار نظام التيمار، بما في ذلك الاسبايهية، الإذن بالسيطرة على الأراضي الصالحة للزراعة، أو الشاغرة، أو الأراضي التي يمتلكها الفلاحون، أو أراضي البور، أو أشجار الفاكهة، أو الغابات، أو المياه داخل أراضي التيمار. وقد استخدم السبايهية وكلاء لهم، لجمع الإيرادات، وممارسة سلطات التفويض؛ ولهم الحق في تحصيل أجزاء معينة من عائدات الضرائب من الأراضي الصالحة للزراعة في مناطق معينة، مقابل تقديم خدمات للدولة. وكانوا مسؤولين عن الإشراف على أراضي التيمار الخاصة بهم، وطريقة زراعتها وامتلاكها من قبل الفلاحين. وكان يتم مكافأة السبايهية إذا زرعوا أرضا شاغرة. ويعاقبون إذا تسببوا في التخلي عن الأراضي المزروعة.

كان لدى التيمارجية سلطة الشرطة، وملاحقة مرتكبي الجرائم واعتقالهم داخل أراضيهم. غير أنهم، لم يكونوا يتمكنون من تطبيق العقوبات، إلى أن يتلقوا حكما من القاضي المحلي وفقا للقانون السلطاني. وكانت واجباتهم حماية الفلاحين والأفراد في أراضيهم، والانضمام إلى جيش السلطان خلال الحملات العسكرية. وكان السلطان يكرم الاسبايهية ببساتين لرعاية أسرهم واحتياجاتهم من الخدم والخيول. وكان أحد الشروط الرئيسية التي فرضتها الدولة، أن التيمارجي لن يملك الأرض، وإنما تبقى ملكية للدولة، وهنا كشرط أساسي آخر، وهو أن التيمار لا يمكن أن يورّث، مع إمكانية منحه للابن بشرط أن يؤدي الخدمة العسكرية. كان التيمار مرهونا بالخدمة العسكرية النشطة، وإذا فشل السبايهي في الخدمة العسكرية لمدة سبع سنوات، يفقد وظيفته وأرضه. ومع ذلك، كان يحتفظ السبايهي بلقبه، ويمكن أن يكون مؤهلا لتيمار آخر، إذا بقي ضمن الطبقة العسكرية، وشارك في الحملات العسكرية.

2- نظام الالتزام:

الالتزام في الدولة العثمانية،عبارة عن نظام ضرائبي، أو شكل من أشكال المزارع الضريبية، كان يقوم على الموارد العامة؛ حيث كانت الدولة تعلن عن طريق المزاد العلني حقوق الضرائب، وتمنح لأعلى مزايد (من بين الملتزمين)، الذين يقوموا

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

بعد ذلك بتحصيل ضرائب الإيالة ودفع أقساط ثابتة، مع الاحتفاظ بجزء من عائدات الضرائب لاستخدامهم الخاص. كما تضمن نظام الالتزام على الأراضي المزروعة الخاضعة للضرائب، وعلى رسوم المدن، وعلى إنتاج سلع معينة؛ مثل (النبيذ أو الملح أو القرفة..)، وعلى توفير خدمات معينة.[39]

بدأ نظام الالتزام في عهد السلطان محمد الثاني (44-1446م، 51-1481م) وتم إلغاؤه رسميا في سنة 1856م. غير أنه استمر بأشكال مختلفة من الالتزام حتى نهاية الدولة العثمانية مطلع القرن العشرين، حيث تم استبدال النظام، بطرق ضريبية، أشرف عليها المسؤولون الحكوميون.

كان يمنح الالتزام من قبل الحكومة للمتعهدين أو للأعيان الأثرياء، بحيث كان يدفع المتعهدون «الملتزمون» مقدما للدولة،وبعد ذلك يجنون ما يصل إلى خمسة أضعاف المبلغ الذي دفعوه، عن طريق فرض الضرائب على الفلاحين، واستخراج الإنتاج الزراعي؛ ولذلك كان نظاما مربحا للغاية.

كان الالتزام ذا فائدة كبيرة للأرستقراطية خاصة في مصر خلال حكم المماليك، ولذلك ساعد في إنشاء نخبة كبيرة وقوية، حتى تم إلغاؤها من قبل محمد علي باشا، كجزء من جهوده المركزية في أوائل القرن التاسع عشر.

لقد كان الالتزام عبارة عن اتفاق سنوي، ثم تم تطويره لنظام الماليكانة، ليصبح مدى الحياة.

3- نظام المقاطعة والمالكانة:

توصف المقاطعة، في تاريخ الدولة العثمانية، باعتبارها ذلك الإقطاع الخاص الهمايوني؛ بمعنى الأرض المملوكة للسلطان العثماني، والتي لم يكن يتم توزيعها وفق نظام التيمار للزراعة، والتوزيع العيني لتحصيل الضرائب، بل عبر نظام الالتزام بالمزاد،حيث كان يتم بيع حقوق تحصيل الإيرادات على الأرض إلى أعلى مزايد، وفي نهاية المطاف طوال عمر المتعهد.

وعندما دخلت الدولة العثمانية عصرها الحديث المبكر، أصبح غالبا ما يتم إضافة "التيمارات الشاغرة، بدلا من إعادة تعيينها، إلى نظام الالتزام، مما كان يمهد الطريق لتغيير جوهري في النظام المالي العثماني إلى نظام نقدي، والسماح لمختلف سماسرة السلطة، بإشراك أنفسهم في الإدارة العثمانية، تلك الإدارة التي كانت مقتصرة سابقا على "عبيد القابي قول"؛ الأمر الذي أدى إلى فتح مجالات السلطة للمبعدين سابقا، وعمل أيضا على نقل السلطة بعيدا عن إرادة السلطان، إلى مجموعة أكبر من الأعيان [40] الذين أصبح لديهم قبضة أكثر ديمومة على السلطة، والقدرة على إدامة ثرواتهم.

وفي إطار التنظيم المالي العثماني، وقفت أراضي المقاطعة في مواجهة نظام التيمار؛ حيث تم تخصيص قطع من الأراضي للسبايهية، الذين لديهم الحق في فرض الضرائب على الفلاحين (الرعية)، وتلك الأرض تكون جزءا من محاصيلهم في كل موسم زراعي، كتعويض عن خدمة السبايهية في جيش السلطان، في حين أنه كان يمكن إعادة تخصيص التيمارات في أي وقت، مع الترقيات إلى مواقع أكثر ربحية، غالبا ما كانت تتطلب نقلا إلى مقاطعة أخرى.

كان نظام المقاطعة يخضع لسيطرة صاحب الإيجار طوال مدة العقد، وتمتد في نهاية المطاف إلى مدى حياته. وكان مختلفا عن التيمار، حيث تم جمع عائدات المقاطعة عن طريق النقود، على الأقل من قبل الدولة، مما كان يوفر للخزينة مصادر للعملة التي تشتد الحاجة إليها.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

بدأ التخلي عن زراعة التيمار، وتحصيل الإيرادات المخصوصة، على خلفية الاضطرابات التي حدثت في الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر؛ فكان نظام التيمار في السابق، مدعوما بالتوسع العثماني في الأراضي التي تم فتحها، والتي عملت على فتح مناطق جديدة ليتم تعيينها، بالإضافة إلى توفير غنائم الحرب للدفع للقوات، مما شجع على استمرار الحملات العسكرية. غير أن بطئ التوسع العثماني، أنهى حقبة من الحصول على أرض سهلة.

واجهت الحرب والجيش العثماني تغييرات جذرية، في نفس الوقت تقريبا؛ حيث استبدل فرسان الاسباهية، وتعويض ضرائبهم بجنود مشاة مجهزين بالأسلحة النارية مقابل أجر. وفي سنة 1695م، تم إدخال نظام مقاطعة المالكانة، أو المزارع الضريبية مدى الحياة، مما منح المشترين الحق في الإيرادات حتى الوفاة، وتحريرهم من الرقابة المحلية، في مقابل تحفيز النمو على المدى الطويل. وعندما بدأ التحول إلى نظام المقاطعة، اكتسب قوة، وظهرت طبقة جديدة في المجتمع العثماني، مع خوصصة تحصيل الإيرادات السنوية. وكان لدى المسؤولين الأثرياء- أو أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات التي يمكن أن تجعلهم أثرياء، في سوق الاستثمار الجديد للمقاطعة –القدرة على تحويل أماكن من الدولة إلى إقطاعيات خاصة بهم، وممارسة السيطرة من خلال شبكة وكلاء. غير أن "أريبلس الزمان" [41]، لا يحدد هذه الظاهرة على أنها خسارة لسيطرة المركز، وبدلا من ذلك يشير إلى: "**ترشيد سيطرة الدولة بشكل فعال سياسيا**". وهكذا أصبحت عقود مقاطعة المالكانة وسيلة لتوسيع تعريف المركز، مما سمح للأثرياء عبر الدولة العثمانية بأن يصبحوا جزءا من المركز، و"**كبح سلطة المسؤولين المحليين الذين اغتصبوا في كثير من الأحيان امتيازات الدولة على الضرائب**".

ومعظم النخبة في كل ركن من أركان الدولة، وبتمويل من المصارفة اليهود واليونانيين والأرمن، ظهرت طبقة حاكمة عثمانية جديدة، مع الانفتاح على أي من أصحاب الثروات أو الأذكياء، لشراء مالكانات داخل النظام.

كان نظام الماليكانة أحد أشكال الزراعة الضريبية، التي أدخلت في الدولة العثمانية سنة 1695م. وكان المقصود بها تحسين نظام الالتزام؛ حيث كان للمزارع الضريبية مسؤول عن عام واحد، بينما أصبحت عقود الماليكانة مدى الحياة. وقد وفر هذا النظام مزيدا من الأمن للمزارع "المالكانية"، وعلاقات أقل استغلالية مع الفلاحين؛ حيث كان يمكن أن يقوم المالكانيون باستثمارات لتحسين الإنتاجية. غير أن المصالح الخاصة –من الملتزمين الذين استفادوا من نظام الالتزام- حالت دون اعتماد المالكانة على نطاق أوسع. كما لم يكن من الممكن تحويل المالكانة إلى وقف- تمييز مهم من الملكية.

كان يتم بيع المزرعة في الماليكانة، عادة لقرية أو منطقة، إلى أعلى مزايد؛ في مقابل تحصيل جميع ضرائب الإيالة "رسوم" من تلك المنطقة، وكان يقوم الفائز بالمزاد، بدفع مبلغ كبير مقدما معياريا (واجب الدفع)، ثم مدفوعات سنوية تسمى "مال". وكان يحدد مزاد الدفعة الأولى –بشرط الحد الأدنى للسعر الذي تحدده الخزينة. وقد يقوم المالك جيب تمويل مدفوعاته الأولية، عن طريق الاقتراض من مقرض أو صراف –الذين يتوقعون أن يحصلوا على تخفيض في عائدات الضرائب؛ ويمكن أن يصبح هذا طبقة ثانية من المزرعة الضريبية.

كان يحصل الفائز بالمزاد على وثيقة أو خطاب يسمى "بيرات"، كدليل على حقه في المزرعة. ومن الناحية النظرية، فعندما يتوفى المستأجر، فإن مزرعته تعود إلى الدولة، ولكن يمكن للمستأجر أن يعطي المزرعة لوريث، إذا وافقت الخزينة (يتوقع المسؤولون أن يتم الدفع لهم مقابل موافقتهم).

وعندما أصبحت سوق الزراعة أكثر تنافسية، جمعت الخزينة مدفوعات أكبر، لكن ربحية مزارع الضرائب انخفضت.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

ومن المحتمل أن نظام المالكانة، كان قد وضع على غرار نظام سابق من "الإيجار المزدوج" الذي تدفعه الأوقاف.

ومن وجهة نظر الخزينة، كانت المالكانة مصدر دخل أكثر موثوقية؛ وأدت مزادات حقوق الزراعة المحلية، إلى دمج مختلف المزارع الإقليمية في الدولة العثمانية، وساعدت أيضا في بناء مفهوم أكثر حداثة لملكية الأراضي الخاصة.

لقد كانت مؤسسة الماليكانة، أو مزرعة الضرائب مدى الحياة، ذات أهمية حاسمة لتلك الفترة من التاريخ العثماني. تم استخدام الزراعة الضريبية كطريقة لزيادة الإيرادات طوال القرن السابع عشر، ولكن لم يبدأ بيع العقود إلا على أساس مدى الحياة في عام 1695م، كجزء من الإصلاحات المالية للدولة في زمن الحرب. ووفقا لعقد المليكانة، كان يمكن للأفراد التنافس في المزاد للحصول على حق الضرائب على مصدر إيرادات معين، والذي يوافق الفائز على تقديم المبلغ الموعود به إلى الحكومة العام، بالإضافة إلى تقديم مبلغ إجمالي مقدما يساوي ضعفي إلى ثلاثة أضعاف المبلغ السنوي. وقد زود هذا النظام الحكومة العثمانية بمصدر دخل أكثر استقرارا بكثير، وتمتعت بفوائض كبيرة في الميزانية خلال معظم فترات القرن الثامن عشر.

امتد تأثير المالكانة إلى ما هو أبعد من غرضه الاقتصادي والمالي الأصل؛ سهلت أسلوبا جديدا للحكم في الدولة العثمانية، والذي تم وصفه بأنه لا مركزي. فتم تقسيم عقود الماليكانة إلى أسهم، وتم تداولها بشكل خاص في سوق آخذ في التوسع، مع الاستفادة من الاقتصاد المتنامي للدولة العثمانية في أوائل القرن الثامن عشر. كما تم تداول أصول الدولة هذه بين العديد من الفئات الاجتماعية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المسؤولين العسكريين والدينيين، وطبقة الأعيان في الريف، ووجهاء المدن، والإنكشارية. وقد زود هذا

النظام الشخصيات الإقليمية بطرق جديدة للتفاعل مع الدولة العثمانية؛ في حين أنه في القرون السابقة، كان هناك انقسام بين الطبقة العسكرية الإدارية، وطبقة الجيش المدني نظريا على الأقل، إلا أن بيع المالیكانة، مكن المجموعة الأخيرة من المشاركة في الإدارة الحكومية. وقد تمتّع وجهاء الإيالات بالشرعية التي اكتسبوها، من خلال ربط أنفسهم رسميا بالدولة العثمانية، بينما استفادت الدولة من علاقتها الوثيقة مع الأعيان، الذين كانوا أكثر فعالية في معالجة قضايا الحكومة المحلية والضرائب.

استمرت مؤسسة المالیكانة إلى حد كبير حتى سنة 1793م، عندما بدأ سليم الثالث في التخلص منها كجزء من جهوده الإصلاحية العامة، والمعروفة باسم النظام الجديد. ومع انتهاء عقود المليكانة، تم نقلها إلى خزينة النظام الجديد، وتم إعادة التعاقد مع الأفراد الذين اعتبرتهم الدولة موثوقا بهم. وقد عارضت هذه المحاولة المركزية، شخصيات إقليمية، كانت لها في ذلك الوقت مصلحة خاصة في استمرار المالیكانة، وساهمت في إسقاط سليم الثالث في سنة 1807م. وبالتالي استمر بيع عقود المالیكانة وتداولها حتى أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما تم إلغاؤها في النهاية، على أنها جزء من جهود الإصلاح الواسعة للدولة العثمانية، والمعروفة باسم التنظيمات.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول إن الإدارة والإقطاع العثمانيين، اختلفت مديات ممارساتهما من مركز الدولة إلى الأقاليم؛ وعلى الصعد المحلية، كما لم يكن بالإمكان توحيد الممارسة عبر دولة ذات مساحة جغرافية واسعة، ولذلك كانت المرونة من جهة، ومن جهة أخرى الأخذ بالنظم والعادات والتقاليد في مختلف المناطق والأمصار التي خضعت للدولة العثمانية، مع الأخذ بفلسفة هذه الأخيرة في التسيير.

تعتبر كل من الإدارة والإقطاع في الدولة العثمانية، أحد أسس النظام الإداري والعسكري، فالنظام العثماني اعتمد على النظام الأساسي لحيازة الأراضي والقوة العسكرية والتمويل والإدارة. وبينما كان الإقطاع يتراجع في أوربا الغربية، كانت الدولة العثمانية في طور تطويره، واستخدمت نظام التيمار المقتبس عن الدول السابقة؛ وامتلكت الدولة جل الأراضي، والمزارعين كانوا يخدمون الأراضي، شريطة دفع مبلغ معين من الضريبة للضباط، لتوفير مصدر مالي لهم ولجنودهم. ولم يلغ الإقطاع إلا مع تراجع الدولة العثمانية، بسبب التدهور في النظام والآثار السلبية للعوامل الخارجية.

عانت الدولة العثمانية من مشكلة التمايز الجغرافي الاقتصادي، وعانت من "غياب" الملكية الخاصة"، و"ضعف" الطبقات البرجوازية والعقلية "الريعية" لفئات ملكية الأراضي، واتخذت شكلا هرميا، بناءً على درجة تطور الجهات والمؤسسات المحددة لتاريخها.

استند العثمانيون في بداية توسعاتهم، على عدة طرق لتوسيع حكمهم، ولا سيما في الأناضول والروميلي، عن طريق إدخال أنماط جديدة في الاقتصاد

والمجتمع، وحققوا بنية جديدة في نهاية المطاف، وأصبح لهم السطوة على مصادر الإيرادات، بدلاً من ملكية الأراضي وإعادة استثمارها.

واجهت الدولة العثمانية تحديات عدة، منذ مطلع الفترة الحديثة المبكرة، من خلال بنيتها الاجتماعية الطبقية، والتي أنتجت بدورها مجموعات مرتبطة بها. وكان لاستمرار حقوق الانتفاع الوراثية على الأرض، نتيجة لتزايد الأسر العثمانية في العديد من الأمصار والأقطار، الأمر الذي جعل ملاك الأراضي في حالة تنافس، وأدى إلى عدم "تحسين" الملكية، ولا إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليها. كما تم الإبقاء على مركزية الدولة في تخصيص الفائض، وإعادة توزيعه، بناءً على طرق الزراعة الضريبية،وبشكل نسبي، ودونما تحسينات كبيرة في التنظيم الذاتي للمجموعات المتلقية للفائض. ونتيجة لذلك، لم تحدث تغييرات كبيرة في الدولة العثمانية على الأقل حتى نهاية القرن الثامن عشر.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الهوامش:

[1] تعني النقدية السبائكية (*Bullionisme*) ذلك الشكل المبكر أو البدائي للمذهب التجاري الماركنتيلي، وتعتبر سياسة نقدية تجارية، دعت إلى التنظيم الوطني للمعاملات في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة (السبائك) من أجل الحفاظ على "توازن ملائم" في الوطن، بمعنى زيادة الصادرات لخلق فائض تجاري، وتحويل الفائض إلى معادن ثمينة.

ارتبط في البداية بسياسة إسبانيا، حيث ساهم بشكل بارز في تطوير إمبراطوريتها الاستعمارية، وذلك بجلبها كميات كبيرة من الذهب والفضة من العالم الجديد خلال القرنين السادس والسابع عشر. مما عزز قوتها نتيجة إمداداتها غير المحدودة تقريبا من المعادن الثمينة، والتي كان يعتقد أنها تزيد التجارة وتوفر أسباب الحرب. وبفعل خزينتها الممتلئة، كان يمكنها شراء الجيوش، وبالتالي ازدهار أكبر عدد من السكان. وقد أدى ذلك إلى التطور النظري والممارسة لفكرة توازن تجاري ملائم، من شأنه أن يزيد معروض البلاد من الذهب والفضة. لكن الواقع آنذاك أثبت أن إسبانيا، استنزفت معادنها الثمينة في مستعمراتها، عن طريق شراء السلع والخدمات من دول أخرى، ما أفقدها كنوزها، وفشلت في تطوير الصناعة المحلية؛ وفي النهاية تغيرت إسبانيا من أغنى الدول الأوربية إلى واحدة من أكثرها فقرا.

[2] ابن الغازي أرطغرل، وحليمة خاتون وأخ لكل من عثمان الأول. وحسب مصادر أخرى كثيرة، قد يكون هو والد أرطغرل والد عثمان الأول مؤسس الدولة العثمانية.

[3] معركة وقعت بين القوات البيزنطية بقيادة "أندرونيكوس الثالث باليولوج"، الذي أراد التخفيف عن مدن الأناضول الواقعة تحت الحصار العثماني، بقيادة السلطان أورخان غازي. قاد الجيش العثماني أورخان، مدعما بـ 300 فارس، وتمكن من إلحاق الهزيمة بالبيزنطيين وتكبيدهم خسائر فادحة، أدت إلى انتقال قيادة الجنود البيزنطية الفارين من قبل "كانتاكوزنوس" إلى القسطنطينية بحرا.

[4] "نيكيفوروسغريغوراس" (*NikephorosGregoras*)؛ فلكي ومؤرخ ولاهوتي بيزنطي، ولد في "هيراكليابونتيكا" (*HeracleaPontica*) 1295-1360م، كتب مجلدات: "التاريخ البيزنطي" (*Corpus ScriptorumHistoriaeByzantinae*)، تقع في 37 كتابا، غطت السنوات من 1204 إلى 1359م. وهذا الكتاب يكمل جزئيا عمل "جورج باتشيميريز" (*George Pachymeres*). إضافة إلى هذا الكتاب، وكتاب "جون كانتاكوزين" (John *Cantacuzene*)، يكملان ويصححان بعضهما البعض.

[5] تعني حرفيا الراية أو العلم، وهي إحدى التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، وتعني المنطقة أو المقاطعة.

[6] تعني إمرة الأمراء.

[7] مؤرخ عثماني، كتب كتابا حول مؤسسة التيمار، وكتاب ثانيا غير معروف، ولكن يشار له في العديد من المخطوطات. الأول يسمى: "قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر الديوان"؛ بمعنى قوانين آل عثمان فيما يتضمنه دفتر الديوان، استند إلى معرفة مؤسسة التيمار التي اكتسبتها عين علي، أثناء خدمته كمراقب في السجل السلطاني "أمين دفتر خاقاني". أما عمله الثاني، فحمل عنوان: "رسالة وظايف الحران ومراتب آل عثمان".. انظر/

- A. Howard, "***Ayn Ali's treatise on the "RANKS"***", in, ŞEREFE Studies in honor of Prof GÉZA DÁVID on his seventieth birthday, Budapest, 2019, pp 281-306. file:///C:/Users/SONY/Downloads/Serefe._Studies_in_Honour_of_Prof._Geza.pdf

- أبو خلدون ساطع الحصري: **البلاد العربية والدولة العثمانية**، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1957.

[8] بلدة تسمى "ناجيكانيزسا"، تقع في مقاطعة "زالا"، جنوب غرب المجر، وتعرف بالمجرية باسم "كانيزسا"؛ تقع غير بعيد عن بحيرة "بالاتون" في نقطة التقاء خمسة طرق. كانت همزة وصل لقرون، بنقل السلع من سلوفينيا إلى "غراتس" عبر "ناجيكانيزسا"، ولعبت دورا مهمة في تجارة البحر الأدرياتيكي إلى منطقة جبال الألب، وفيينا، وبودابست. فتح العثمانيون البلدة سنة 1600م، وأصبحت مركزا لإيالة عثمانية، وشملت سناجق: (سيكتوار، كوبان، فالبوفا، سيكلوس، ناداج، بيلتينسي) حتى سنة 1690م، عندما غزت جيوش الهابسبورغ المدينة.

وفي سنة 1601م، وخلال حرب الهابسبورغ مع الدولة العثمانية 1593-1606م، حوصرت البلدة بين يومي 9 سبتمبر و18 نوفمبر، من قبل قوات الهابسبورغ، بقيادة فرديناند دوق النمسا، وكان حسن باشا يدافع عن القلعة، حيث انتصر هذا الأخير ضد الجيش النمساوي، الذي كان أكبر بعشر مرات من جيشه، مما جعل السلطان يرتقيه إلى رتبة وزير.

[9] إحدى مدن أكرانيا.

[10] تقع "أوزو" على نهر "دنيبر"، كانت عبارة عن قلعة ساحلية في أوجاكوف بأوكرانيا، وكانت إيالة عثمانية تسمى بالتناوب إما "أوزي" أو "سيليستر"؛ أقام البايلر باي المحلي في "آكيرمان"، أو سيليستر، أما أوزي - أوجاكوف فكانت في الغالب مقرا للسنجق باي.

[11] باتومي مدينة جورجية، وعاصمة "أجاريا"، تقع على الساحل الشرقي للبحر الأسود. ارتبط تاريخها ارتباطا وثيقا بتاريخ أجاريا. تأسست على موقع مستعمرة "باثي" اليونانية. كانت بلدة صغيرة محصنة

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

في مملكة جورجيا في العصور الوسطى، وفي القرن السابع عشر، فتحها العثمانيون، إلى أن سيطر عليها الروس سنة 1878م.

[12] مدينة على البحر الأسود في تركيا، تقع على طول نهر "هارشيت". وخلال العصر العثمانية، أصبحت سنجاق تابع إداريا لكل من بايلربكية الروم، وبايلربكية أرضروم، وبايلربكية طرابزون. وتم تقسيمها إلى أربعة أقضية: كوموش خان، وطغرل (العاصمة أرداسا)، وشيران (شيريانا)، وكيلكيت (كيلتيك). وقد كان سنجق كوموشخان في إحدى مراحله يتألف من 37 منجما من الرصاص، وستة مناجم نحاس..

[13] بلدة ومنطقة في مقاطعة طرابزون على البحر الأسود في تركيا. أصل تسميتها يوناني من "ماتزوكا"، كانت إحدى مقاطعات طرابزون. وفي العصر العثماني، شكلت المنطقة ناحية ماتشوكا.

[14] القوزاق مجموعة عرقية من السلاف الشرقيين، الذين سكنوا السهوب الجنوبية شرق أوربا وروسيا وكازاخستان وسيبيريا. ويعود أصل القوزاق، بحسب بعض الباحثين إلى كلمة كازاك التركية المشتقة عن كلمة خزر، المترادفة في لغات شرق أوربا مع كلمة تتري وتركي ومغولي. غير أنها ومنذ بداية القرن السادس عشر الميلادي أخذت تشير إلى جماعات من الأقنان السلاف المسيحيين، الذين فروا من ضياع النبلاء في أوكرانيا وروسيا، واستقروا في السهوب الجنوبية على ضفاف أنهار الدنيبر والدنيستر والدون. ومع نهاية القرن السادس عشر أصبحت مناطق نهر الدون ونهر الدنيبر مملوكة للقوزاق، واستقر بهم المطاف هنالك.

[15] الشيشمان، أسرة ملكية بلغارية في العصور الوسطى من كومان (*Cuman*). حكمت سلالة الشيشمان على التوالي الإمبراطورية البلغارية الثانية لمدة قرن تقريبا، بين سنتي 1323-1422م، عندما فتحها العثمانيون.

كان الشيشمانيون مرتبطين بسلالة "أسن" (*Asen*)، وكذا بسلالة "ترتر" (*Terter*). وفي رأي البعض، فمن المحتمل أن مؤسس سلالة الشيشمان، شيشمان فيدين (*Vidin*)، شقيق جورج الأول، أول حاكم بلغاري ترتريدي، ضمن مملكة المجر بعد سنة 1241م.

[16] معركة نيقوبوليس وقعت في سنة 1396م، بين جيش الدولة العثمانية، وجيوش التحالف المجري البلغاري الويلزي الفرنسي البرغندي الألماني، وقوات متنوعة، بمساعدة أسطول من البندقية بحرا، وأسفرت عن انتصار ساحق للجيش العثماني بقيادة السلطان بايزيد الأول الصاعقة (يلدريم)، ونهاية

الإمبراطورية البلغارية الثانية. وغالبا ما يشار إليها باسم واقعة الحملة الصليبية عند مدينة نيقوبوليس في بلغاريا.
ويشار إليها كذلك باسم حملة نيقوبوليس الصليبية، لأنها كانت أحد آخر الحملات الصليبية واسعة النطاق في العصور الوسطى، رفقة حملة "ڤارنا" الصليبية في سنة 43-1444م، والتي مهدت لفتح القسطنطينية.

[17] تعد من أكبر معارك في تلك الفترة، من حيث حجم الجيشين والنتائج، حيث وقعت بين القائد التتري تيمورلنك، والسلطان العثماني بايزيد الأول، وأدت لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية، إلى أسر السلطان ووفاته، ودخول السلطنة العثمانية في طور من الضعف، كاد أن يقضي عليها.

[18] كن يوهان (هانز) شيلتبرجر (1380-1440م) مسافر وكاتب ألماني، ولد من عائلة نبيلة. ذهب للقتال تحت سلطة "سيغيسموند" (*Sigismund*)، ملك المجر (الإمبراطور فيما بعد)، ضد الدولة العثمانية على الحدود المجرية. أصيب وأسر في معركة نيقوبوليس في 28 سبتمبر 1396م. وعندما شفي استخدمه السلطان بايزيد الأول في خدمته كعداء (1396-1402م). وخلال تلك الفترة رافق القوات العثمانية إلى أجزاء معينة من آسيا الصغرى. وعند الإطاحة ببايزيد في معركة أنقرة (20 جويلية 1402م)، انتقل "شيلتبرجر" إلى خدمة تيمور: ورافقه إلى سمرقند وأرمينيا وجورجيا. وبعد وفاة تيمور (17 فبراير 1405م)، أصبح عداء أولا وعبدا لشاه روخ، أكبر أبناء تيمور. ثم خدم ميران شاه، أخ شاه روخ. ثم أبو بكر، ابن ميران شاه، الذي طاف معسكره صعودا وهبوطا في أرمينيا.

[19] دوقس أو دوكاس (1400 بعد 1462م) مؤرخ بيزنطي، عاصر آخر إمبراطور بيزنطي قسطنطين الحادي عشر "باليولوجوس". يعتبر أحد أهم المصادر في العقود الأخيرة قبل سقوط الإمبراطورية البيزنطية في قبضة العثمانيين. ولد على الأرجح في عام 1390م في مكان ما في غرب آسيا الصغرى. ترك دوكاس تاريخا للفترة 1341-1462م، ويعد المصدر البيزنطي الوحيد الذي ذكر ثورة "مصطفى جلبي"، وتناول الفتح العثماني لـ "لسبوس"، وحصار "ميتيليني" سنة 1462م.

[20] اسمه أحمد درويش؛ 1400-1484م، وعرف باسمه المستعار عاشق أو اسم العائلة عاشق باشا زاده. يعد أحد المؤرخين العثمانيين البارزين، للتاريخ العثماني المبكر. ولد في منطقة أماسيا ودرس في مدن مختلفة في الأناضول قبل الذهاب إلى الحج، وبقي بعض الوقت في مصر. شارك لاحقا في العديد من الحملات العثمانية، مثل معركة كوسوفو (1448م)، وفتح القسطنطينية، وشهد احتفالات ختان مصطفى وبايزيد الثاني أبناء محمد الفاتح. وفي وقت لاحق من حياته بدأ في كتابة تاريخه الشهير: " تواريخ آل عثمان ". كما تعرف أعماله الرئيسية باسم: مناقب آل عثمان وتواريخ آل عثمان" باللغة العثمانية، تناول فيه التاريخ العثماني منذ بداية الدولة العثمانية حتى عهد محمد الثاني، بين سنتي 1298 و 1472م.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

[21] لالا شاهين باشا (1330 بعد 1388م)، سياسي وقائد عسكري عثماني، يعتبر أول بايلر باي لإيالة الروميلي.

[22] أنشأت بايلربكية الأناضول (آناطولى) في حدود سنة 1393م، حيث عين السلطان بايزيد الأول (1389-1402م) قاره تيمورتاش بايليربايا عليها ونائبا للسلطان في الأناضول، أثناء غياب بايزيد بفعل حملته في أوربا ضد ميرسيا الأول في والاشيا. كانت العاصمة الأولى للإيالة أنقرة، وفي أواخر القرن الخامس عشر تم نقلها إلى كوتاهية.

[23] تاجر جنوي، نشط لسنوات عديدة في الأراضي العثمانية خلال عهد كل من محمد ووالد مراد الثاني. تركا سجلا حول الدولة العثمانية خلال سنة 1475م، طبع في ميونخ 1957م.

- Die Aufzeichnungen des Genuesen Iacopo de Promontorio del Campus über den Osmanenstaat um 1475, Munich, 1957.

[24] عبد الرحمن عبدي باشا الألباني (1616 - 2 سبتمبر 1686م)، سياسي وقائد عسكري عثماني من أصل ألباني، شغل منصب آخر بايلر باي لإيالة بودا. انضم للجيش العثماني وأصبح آغا الإنكشارية سنة 1667م. وفي سنة 1673م أصبح بايلربايا على بغداد، ثم بايلربايا على مصر سنة 1676م وبايلربايا على البوسنة سنة 1680م. ثم تولى قيادة بودا سنة 1682م، وأصبح بايلربايا على المجر سنة 1684م، إلى أن استشهد في سنة أنشاء الحلف المقدس، الذي هدف إلى إنهاء الوجود العثماني في المجر التي حكموها مدة 145 عاما، وبمبادرة ودعم مالي من البابا إينوسنت الحادي عشر، أرسل الإمبراطور الروماني المقدس وملك بولندا وجمهورية البندقية 80,000 جندي إلى بودا بالمجر. وكان الجيش يتألف من وحدات سكسونية وبافارية وسويدية ومن براندنبورغ، إضافة إلى عدد أقل من إيطاليا وإنجلترا وفرنسا وإسبانيا وحوالي 15,000 مجري، وكانت تلك جيوش بقيادة الأمير تشارلز دوق لورين، والأمير الناخب البافاري ماكسيميليان الثاني إيمانويل، وميرغريف بادن لويس وليام، والأمير يوجين من سافوي، وكل القادة العسكريين البارزين من الوقت. حاصرت الجيوش الصليبية بودا في جوان 1686م، وكانت المدينة مزودة بشكل جيد بالغذاء والماء والبارود، لكن بعدد 8000 جندي داخل ثكناتها فقط، ورغم عزم العثمانيين لإرسال 50000 جندي، لكن قوات الإغاثة بقيادة الصدر الأعظم سليمان باشا الأشقر لم تصل إلى بودا؛ وبعد أكثر من شهرين من القصف والهجمات على المدينة، تحولت أخيرا إلى رماد في الأيام الأولى من شهر سبتمبر، مع تمكن 3000 جندي عثماني من النجاة.

[25] جاءت نتيجة ما سبقها من أحداث، فعلى سبيل المثال، تم غزو النمسا العثمانية من قبل النمساويين بحلول سنة 1699م، ثم التوقيع على معاهدة كارلوفيتش في نفس السنة، حيث تم بموجبها التنازل عن المجر وترانسيلفانيا إلى النمسا، وموريا إلى جمهورية البندقية، وسحب القوات العثمانية من بودوليا البولندية. كما استولى خلال تلك الفترة، بطرس الأول الروسي (1682-1725م) على قلعة أزوف في البحر الأسود سنة 1697م. وأخيرا خلع السلطان مصطفى خلال الثورة التي أطلق عليها اسم حدث أدرنة، الذي سبقته حملة واسعة النطاق في جورجيا.

[26] تسمى كذلك: الباشاليك أو البايلربايليك.

[27] H. Inalcik, ***Ottoman Empire classical age 1300-1600****..., p 106.*

[28] مدينة تقع شمال شرق بلغاريا، على الضفة الجنوبية لنهر الدانوب الأسفل، كانت سنجقا عثمانيا تابعا لإيالة روميلي، ثم أصبحت لاحقا إيالة سيليسترا، امتدت على معظم الساحل الغربي للبحر الأسود، وتم احتلال البلدة من قبل القوات الروسية خلال الحروب الروسية العثمانية، وحوصرت بين 14 أبريل و 23 جوان 1854م خلال حرب القرم

[29] مدينة تقع شمال غرب بلغاريا، على الضفة الجنوبية لنهر الدانوب. والمدينة أيضا عاصمة المقاطعة التي تحمل الاسم نفسه. كما أنها قريبة من الحدود مع صربيا ورومانيا، وواحدة من نقاط عبور الدانوب، برا وبحرا. عندما فتحت الدولة العثمانية بلغاريا سنة 1393م، أصبحت فيدين الإقليم الوحيد الذي استمر البلغاريون في السيطرة عليه، ولكن هذا الاستقلال لم يدم طويلا، حيث وفي سنة 1396م، هُزم "ستراتسيمير" تحت أسوار نيقوبوليس، وتم دمجها في الدولة العثمانية سنة 1396م، إلى غاية السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، لما قاد عثمان بازفانتأوغلو، تمردا ضد السلطان من فيدين. وبقيت المدينة عثمانية حتى سنة 1878م، عندما تحررت من العثمانيين.

[30] مدينة تقع في صربيا. غزاها السلطان العثماني مراد الأول سنة 1385م، بعد حصار دام 25 يوما، ثم أعيدت إلى الحكم الصربي في سنة 1443م، لتسقط مرة أخرى تحت الحكم العثماني في سنة 1448م، ويدوم حكمها 241 عاما. كانت نيش مقرا للإدارة العسكرية والمدنية. وفي سنة 1689م، استولى عليها الجيش النمساوي، لكن العثمانيين استعادوها في سنة 1690م. وفي سنة 1737م، استولى عليها النمساويون مرة أخرى، وحاولوا إعادة بناء التحصينات حول المدينة. وفي نفس العام، استعادها العثمانيون بدون مقاومة. وخلال التمرد الصربي الأول في سنة 1809م، حاول الصرب تحرير نيش في معركة "زيجار". وفي سنة 1821م، اعتقل العثمانيون أسقف نيش المطران "ميلينتيا"، معية 200 صربي، بتهمة التحضير للانتفاضة في منطقة نيش لدعم حرب الاستقلال اليونانية. وفي 13 جوان من ذلك العام، شنق المطران وغيره من قادة الصرب علنا. سكن المدينة في القرن 19م البلغار، وعندما اندلع تمرد نيش في سنة 1841م، وفقا للإحصاءات العثمانية خلال التنظيمات، تم التعامل مع سكان سنجق نيش على أنهم بلغار، وتألف سكان مدينة نيش المسلمون بشكل رئيسي من

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الأتراك، وجزء منهم ألبان، والباقي من الألبان المسلمين والرومان المسلمين. وفي سنة 1870م، تم إدراج نيش في كدوقية (*exarchate*) بلغارية، أو كبطركية تابعة للبطريركية "المسكونية" (*Ecumenical*) في القسطنطينية والبطريركية "بيجا" (*Peć*) الكوسوفية. كما نصت على المنطقة التي سيتم التنازل عنها لبلغاريا وفقا لمؤتمر القسطنطينية سنة 1876م. تم استقلال نيش خلال الحرب الصربية العثمانية 1876-1878م. بدأت معركة نيش في 29 ديسمبر 1877م عندما دخل الجيش الصربي المدينة في 11 يناير 1878م، وتم إحراق الحي الألباني وهرب بعض السكان المسلمين في البلدة إلى الولاية العثمانية في كوسوفو، واستقروا في بريشتينا، بينما ذهب آخرون إلى سكوبي. وكان عدد المسلمين المتبقين الذين تم إحصاؤهم 1168، والعديد منهم من مسلمي الروم، بينما كانوا قبل الحرب 8500. حيث خضعت التركيبة السكانية للتغيير، وأصبح الصرب يشكلون نصف سكان المدينة قبل سنة 1878م، ليشكلوا 80 % في سنة 1884م.

[31] مدينة تاريخية تقع في إقليم كوسوفو، جنوب صربيا. فتحتها الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، وأصبحت من ضمن إيالة الروميلي في القرن السابع عشر، لكن النمسا وبدعم القوات الصربية تمكنت من احتلال المدينة، ثم عاود العثمانيون استعادتها من جديد. كانت مركزا للثقافة والفكر العثماني في كوسوفو، باعتبار أن 70 ٪ من السكان المسلمين في سنة 1857م. وفي سنة 1912م خلال حرب البلقان الأولى، استولى عليها الصرب، وأصبحت ضمن مملكة صربيا. وخلال الحرب العالمية الأولى، تم احتلال صربيا من القوات النمساوية المجرية في 1915م، إلى أن عاودت القوات الصربية احتلالها سنة 1918م.

[32] أحد سناجق الدولة العثمانية. تأسست بعد حصارها سنة 78-1479م وفتحها، كانت جزءا من إيالة الروميلي حتى سنة 1867م، عندما أصبحت جزءا من سنجق سكوبي التابع لولاية "سكوتاري"، التي تم إنشاؤها آنذاك. وفي الفترة بين 1757 و 1831م أصبح هذا السنجق باشاليك سكوتاري، وتضم أراضيه أجزاء من شمال ألبانيا والجبل الأسود، ومركزها في مدينة شكودرا. وقد أدى إضعاف السلطة المركزية العثمانية ونظام التيمار لملكية الأراضي، إلى انتشار الفوضى في منطقة غرب البلقان العثمانية. وفي أواخر القرن الثامن عشر، ظهر مركزان للسلطة في هذه المنطقة: شكودرا، تحت حكم أسرة "بوشاتي"، والجنينة تحت حكم علي باشا التبليني(1740-1822م). وفي سنة 1867م اندمج سنجقا سكوتاريو أوسكوب وشكلا ولاية إشكودرا. وتم تقسيم الولاية لاحقا إلى ثلاثة سناجق: إشكودرا (سكوتاري)، وبريزرين، وديبرا. وفي سنة 1877م، تم تحويل سنجق بريزن إلى ولاية كوسفو،

وتم نقل سنجق دبرة إلى ولاية المنستير. وبعد عمليات النقل الإقليمية، تم تقسيم سنجق اشكوترا بعد ذلك إلى سانجاقين: سنجق اشكوترا وسنجق "دراك". وفي سنة 1912م وبداية 1913م، احتلها أعضاء رابطة البلقان خلال حرب البلقان الأولى. وفي سنة 1914م أصبحت جزءا من إمارة ألبانيا، التي تأسست على أساس عقد السلام الموقع خلال مؤتمر لندن في عام 1913م.

[33] منطقة على البحر الأسود في شمال شرق تركيا.

[34] شبه جزيرة ومنطقة جغرافية في جنوب اليونان. تتصل بالجزء المركزي من البلاد بواسطة برزخ "كورنث" البري، الذي يفصل خليج كورنث عن خليج سارونيك. كانت خلال العصر العثماني، تعرف باسم موريا. تم فتح قلاع البندقية في سلسلة من الحروب العثمانية البندقية: الحرب الأولى، استمرت بين سنتي 1463 إلى 1479م، وشهدت الكثير من القتال في البيلوبونيز، مما أدى إلى فتح "أرغوس"، بينما سقطت "مودون" و"كورون" في سنة 1500م خلال الحرب الثانية. وأعيد احتلال "كورون" و"باتراس" في حملة صليبية في سنة 1532م، بقيادة الأميرال الجنوي أندريا دوريا، لكن هذا أثار حربا أخرى، فقدت فيها ممتلكات البندقية الأخيرة في البر اليوناني. وبعد الفتح العثماني، تم تحويل شبه الجزيرة إلى سنجق، يشمل 109 زعامت، و342 تيمار. وخلال الفترة الأولى من الحكم العثماني (1460-1687م)، كانت العاصمة أولا في "كورنث" (جوردس-العثمانية)، ثم لاحقا "ليونتاري" (لونداري)، و"ميستراس" (ميسيستير)، وأخيرا في (أنابولي-العثمانية). وفي منتصف القرن السابع عشر، أصبحت موريا مركزا لإيالة منفصلة، وعاصمتها "باتراس" (باليبادرا). وحتى سنة 1570م، تمكن سكانها المسيحيين (الذين كان عددهم حوالي 42000 أسرة في سنة 1550م)، من الاحتفاظ ببعض الامتيازات، أما المسلمون فكان عددهم قليلا، والموجود من الألبان بفعل أصحاب التيمارات الذين تم دمجهم مع العثمانيين.

[35] تستعمل في الجزائر مصطلح الزويجة أو الجابدة كناية عما يمكن لثوران حراثته في موسم، وتقدر بحوالي 10 هكتارات.

[36] كان يتم جمع كل المعلومات المالية حول الإقليم وتقسيمها إلى تيمارات، وكانت العملية على النحو التالي: 1) تعيين أمين رفقة كاتب وقاضي إقليمي، يجمعون الوثائق المتاحة حول ملكية الأراضي والمباني والضرائب المحلية. 2) يتم تدوين المعلومات وتقنينها في سجل يسمى "قانوننامة"، الذي كان يحل التناقضات بين ما يوجد من تقاليد محلية قانونية غير الإسلامية، وما استند إليه العثمانيون في حكمهم. 3) يتشاور هؤلاء المسؤولين مع كبراء القوم وينتقلون من قرية إلى أخرى، لتفقد الأراضي وتقييمها وغيرها من الحيازات. 4) وضع نتائج المسح في سجل باسم قانوننامة، والذي يدرج أسماء جميع المدن والقرى والسكان وما ينتج وتوقعات الإيرادات.

وبناء على تلك التوقعات المالية، كان السلطان يوزع الأراضي والقرى على الجنود، الذين شاركوا في عملية الفتح. ففي البداية يتم التوصية بمرشحي التيمار بشكل فردي لدى السلطان، وعند تلقي هذه

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

التوصية، يأمر السلطان البايلر باي بمنح المرشح للتيمار في البايلربكية، وحينها يخرج المرشح "بأمر سلطاني "أمر يدوي" (الي اميرلو)، ويجد تيمارا شاغرا مناسبا له. وقد اقترح أنه كان هناك نظام تناوب منتظم، بحيث يتم فصل أصحاب التيمار بعد قضاء فترة محددة من الحيازة. اختلف هذا الطول من حالة إلى أخرى، فطالما أن المرشح شارك بشكل منتظم في حملات السلطان العسكرية، يكون مؤهلا للحصول على منحة التيمار. وهذا ما كان يجعل منهم مجموعات متنافسة جدا، وشكلت دافعا للقتال من أجل نيل رضى السلطان ورعايته.

[37] اتحاد قبلي حكم أجزاء من شرق تركيا الحالية بين سنتي 1378-1501م، وفي العقود الأخيرة حكم أيضا في أرمينيا وأذربيجان وأجزاء من إيران والعراق.

[38] تشمل منطقة فيز أو ليفا، تراقيا الشرقية، السكان الروم في الدولة العثمانية. فتحت فيز مع فتح القسطنطينية سنة 1453م، وأصبحت مقرا للسنجق ضمن إيالتالروميلي في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر لشعب الروم. وبحلول منتصف القرن السابع عشر، أصبحت تابعة لإيالة أوزو. وبعد سنة 1812م لإيالة سيليسترا. وبحلول سنة 1846م إلى إياليتأدرنة. وتمت إعادة تسميته إلى سنجق "تاكفورتاغي" في سنة 1849م. ثم فصلت فيز في سنة 1879م، وأصبحت سنجق "كيرك كيليس" في سنة 1912م، احتوى سنجق تكفورتاغي على أقضية في تكفورتاغي، ومالكارا، وشورلو، وخيرا بولو. وفي سنة 1920م، احتل الجيش اليوناني المنطقة، مع تراقيا الشرقية بالكامل، واحتفظ بها حتى انسحابه في أكتوبر 1922م، بعد هدنة مودانيا. وبعد سنة 1923م، أصبحت مدينة تيكيرداغ عاصمة مقاطعة ضمن الجمهورية التركية.

[39] ولتقريب الفكرة، وباختصار، مثل ما كان يتم في الجزائر -ولا يزال- مع مكاسي الأسواق..

[40] استند الحكم العثماني في الإيالات على الحفاظ على ولاء مجموعات المصالح المحلية. ومثل سلطة الدولة حاكم الإيالة (البايلر باي) والقاضي، ويقوم بمعظم الإدارة اليومية للإيالة. وكانت تمثل المصالح المحلية شخصيات تعرف باسم "الأعيان". جاء الأعيان من خلفيات متنوعة، وما ميزهم هو وضعهم المحلي الراسخ. وعلى عكس مسؤولي الدولة العثمانية، لم يهاجروا بشكل عام من موقع إلى آخر عبر الدولة، لكنهم أسسوا جذورا عميقة داخل منطقة جغرافية صغيرة. استخدم الأعيان شبكات المحسوبية لممارسة نفوذ كبير داخل مدينتهم أو منطقتهم المحلية، وكان تعاونهم ضروريا حتى تعمل إدارة الإيالات العثمانية. خلال القرن الثامن عشر. تم ربط الأعيان بالدولة من خلال مؤسسة المالكانة. ومن خلال شراء المالكانات، تمكن الأعيان من تعزيز سيطرتهم على منطقة نفوذهم المحلية،

ولكنها كانت مرتبطة أيضا بالدولة في علاقة تكافلية. تماما، كما اعتمدت عليهم الحكومة العثمانية للحفاظ على النظام في الإيالات، حتى أنهم اعتمدوا أيضا على الحكومة العثمانية، لتزويدهم بالشرعية واستمرار الوصول إلى عائدات المالكانة. ومن المفارقة، أن الحكومة العثمانية، منحت الشخصيات الإقليمية درجة أكبر من الحكم الذاتي أكثر من أي وقت مضى، بينما ربطتها أيضا بشكل وثيق مع الدولة المركزية في علاقة منفعة متبادلة. وهكذا ظلت الحكومة المركزية وأصحاب السلطة الإقليمية مترابطين، ولم تسعى الأخيرة إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية.

وخلال القرن السابع عشر، تم تعيين حكام الإيالات لفترات غير محددة، مما أدى إلى درجة كبيرة من عدم اليقين بينهم فيما يتعلق بأمن المنصب. وبحلول القرن الثامن عشر، تم تعيين جميع الحكام لمدة سنة واحدة، وفي النهاية كانوا عرضة للمراجعة وإعادة التعيين المحتملة. وكانت حكومة الإيالة في الدولة العثمانية تعتمد على التعاون المستمر بين الحكام المعينين مركزيا والأعيان المحليين؛ حيث لعب هؤلاء دورا رئيسيا في تحصيل الضرائب، لا سيما في زمن الحرب، واجتمع في المجالس العادية مع حكام الإيالات أو ممثليهم "المتسلمون"، وفي كثير من الأحيان، تم اختيار المتسلمين من بين الأعيان المحليين. واكتسبت بعض العائلات المنصب على أساس وراثي. كما تمكنت عائلات الأعيان القوية بشكل خاص، مثل آل العظم بدمشق، من الحصول على الإيالة.

وعلى وجه الخصوص خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تم تنفيذ واجبات حكومة الإيالة في المجالس المحلية. رغم اختلافها من منطقة إلى أخرى، إلا أن الشخصيات الرئيسة في هذه المجالس شملت القاضي المحلي، وقائد الإنكشارية، وقائد حامية القلعة (الدزدار)، وقادة الأعيان المحليين. وعُقدت اجتماعات إما في منزل القاضي أو في مقر حاكم الإيالة.

[41] - Salzmann, Ariel, "***An Ancien Régime Revisited: "Privatization" and Political Economy in the Eighteenth-Century Ottoman Empire"***, Politics & Society, 1993, 21: 402.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

قائمة المراجع:

- Colin Heywood, "***Notes on the production of fifteenth century Ottoman cannon***", Islamabad: International Symposium on Islam and Science (1980), n.d., 58–61.
- Colin Heywood, '***The activities of the state cannon-foundry (tophane-i amire) at Istanbul in the early sixteenth century***', PrilozazaOrijentalnaFilologija, 30 (1980), 209–17.
- David, G., '***Administration in Ottoman Europe'***, in I. Metin Kunt and Christine Woodhead (eds), Süleyman the Magnificent and his Age, (London, 1995), 71–90.
- De Wavrin Jehan (ed. N. Iorga), ***La Campagne des Croisés sur le Danube*** (Paris, 1927).
- DeVries Kelly, '***Gunpowder weapons at the siege of Constantinople, 1453***' in Yaacov Lev (ed.), War and Society, 343-62.
- Fleischer, C., ***Bureaucrat and Intellectual in the Ottoman Empire: The Historian Mustafa Âli (1541–1600)*** (Princeton, 1986).
- GáborÁgoston, '***Gunpowder for the Sultan's army in the Hungarian campaigns of the sixteenth and seventeenth centuries'***, Turcica, XXV (1993), 75–96;
- Gábor Ágoston, '***Ottoman artillery and European military technology in the fifteenth and seventeenth centuries***', ActaOrientalia (Budapest), XLVII (1994), 15–48.
- GáborÁgoston, '***Ottoman artillery***'. On the Corps of Gunners, I˘ .H. Uzunçars ,ılı, KapıkuluOcakları, 2 (Ankara, 1943), 36–93.
- Howard, D.A., ''***Ayn 'Ali Efendi and the literature of Ottoman decline***', Turkish Studies Association Bulletin, 11 (1987), 18–20.

- Howard, D.A., '***Ottoman administration and the timar system: kanunname-i osmaniberay-i timardaden***', Journal of Turkish Studies, 20 (1996), 46–125.
- Howard, D.A., '***The historical development of the Ottoman Imperial Registry (Defter-i hakanî): mid-fifteenth to mid-seventeenth centuries***', Archivum Ottomanicum, XI (1986), 213–30.
- I˘lhan, M.M., '***Some notes on the settlement and population of the Sancak of Amid according to the 1518 Ottoman cadasatral survey***', TarihAra¸ tırmaları Dergisi, XIV (1981–82), 415–36.
- I˘lhan, M.M., '***The Katif district (liva) during the first few years of Ottoman rule: a study of the 1551 cadastral survey***', Belleten, LI (1987), 781–800.
- I˘lhan, M.M., '***The process of Ottoman cadastral surveys during the second half of the sixteenth century***', AnuarulInstitutului de Istoriasi Arheologie A.D. Xenopol' (Ias¸i), XXIV (1987), 17–25.
- I˘nalcıkHalil and M. Og˘uz (eds), ***Gazavat-i Sultan Murad b. Mehemmed Han***, (Ankara, 1978), 65–6.
- I˘nalcıkHalil, ***The Ottoman Empire: Conquest, Organisation and Economy*** (London, 1998), I.
- I˘nalcık, H., '***Military and fiscal transformation in the Ottoman Empire***', Archivum Ottomanicum, VI (1980), 283–37.
- I˘nalcık, H., '***Ottoman methods of conquest***', StudiaIslamica, II (1954
- I˘nalcık, H., '***Timarioteschrétiens en Albanie au XVesiècle***', Mitteilungen des Österreichichen Staatsarchiv (Vienna), IV (1952), 120–8.
- Kiel, M., '***Central Greece in the Suleymanicage***', in Gilles Veinstein (ed.), Soliman le Magnifique et son Temps (Paris, 1992), 399–424.
- Kunt, I.M., ***The Sultan's Servants: The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550–1650***(New York, 1983).
- Nes¸riMehmed (ed. F.R. Unat and M.E. ***Köymen), Kitab-i Cihan-nüma***, 2 (Ankara, 1957), 818–19.
- Parry V.J., '***Barud'***, Encyclopaedia of Islam, 1 (Leiden, 1960).

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

- Parry V.J., '***Hisar'***, Encyclopaedia of Islam, 3 (1971)
- Parry V.J., '***La manière de combattre***', in V.J. Parry and M. Yapp (eds), War, Technology and Society, London 1975.
- Röhrborn, K., ***Untersuchungen zur Osmanischen Verwaltungsgeschichte*** (Berlin, 1973).
- Salzmann, Ariel, "***An Ancient Regime Revisited: "Privatization" and Political Economy in the Eighteenth-Century Ottoman Empire"***, Politics & Society, 1993,
- Schwarz, K. (ed. Claudia Römer), ***Osmanische Sultansurkunden: Untersuchungen zur Einstellung und Besoldung Osmanischer Militärs in der*** Zeit Murads III (Stuttgart, 1997).
- Stanley, T., '***Men-at arms, hauberks and bards: military obligations in the Book of the Ottoman Custom***', in Ç. Balım-Harding and C. Imber (eds), The Balance of Truth: Essays in Honour of Professor Geoffrey Lewis (Istanbul, 2000), 331–63.
- TurgutIs¸ıksal, '***Gunpowder in Ottoman documents of the last half of the sixteenth century***', International Journal of Turkish Studies, 2 (1981/2), 81–91;
- Vatin Nicolas, '***Le siège de Mytilène (1501)***', Turcica, XXI–XXIII (1992), 435–54; repr. Nicolas Vatin, Les Ottomans et l'Occident (Istanbul, 2001),9–29.
- Zachariadou, Elizabeth A., '***LauroQuirini and the Ottoman sanjaks (c. 1430)***', Journal of Turkish Studies, 11 (1987), 239–47.